بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيم

*** *** ***

الباحِثُ:

الدُّكْتور نَصْر الدّين وهّابي

أُسْتاذُ اللُّغَة العَرَبِيّة والقُرْآنِ الكَريم

بِكُلِّيَّةِ الآدابِ واللُّغاتِ بِجامِعةِ الوادي بالجَزائر

*** *** ***

مِحْوَرُ البَحْث: (=المِحْوَرُ الثَّاني)

التَّواصُلُ وأَنْساقُهُ المَعْرِفِيَّةُ في التُّراثِ العَرَبِيّ: مَرْجِعِيَّاتُهُ، وَوَظائِفُهُ وقَضَاياهُ، وأَشْكالُه، وأَسْئِلَتُه.

*** *** ***

عُنْوانُ البَحْث:

نِظامُ القُرْآنِ الكَريمِ التَّواصُلِيُّ وأَثَرُهُ في بَحْثِ لُغَتِهِ . تَحْقِيقٌ وتَطْبيقٌ .

- **مُقَدِّمَة:** جاءَ البَيَانُ وَصْفاً لِلْقُرْآنِ الكَرِيمِ في غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ مِنْه، والقُرْآنُ الكَرِيمُ مُبِينٌ بَياناً وَاقِعاً في كُلِّ مُكَوِّناتِ نَسِيجِهِ اللُّغَوِيّ، بَدْءًا مِنْ أَصْغَرِ سِماتِهِ الصَّوْتِيَّةِ، وَوُصولاً إلى بِنْيَتِهِ النَّصِّيَّةِ الكُبْرى، وهُوَ الذي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ العارِفونَ بِالقُرْآنِ الكَرِيمِ في تَأْصِيلِ أَصْلٍ لِتَفْسِيرِهِ هُوَ ضَرورَةُ حَمْلِ خِطابِهِ عَلى القَصْدِ إلى الإِفْهامِ والتَّفْهِيم، ومَعْلومٌ أَنَّ هَذَا البَيَانَ لَيْسَ يَتَحَقَّقُ إِلّا عَبْرَ سُنَنٍ نَسَقِيَّةٍ تَعْبِيرِيَّةٍ قَابِلَةٍ لِلْمُلاحَظَة، والحَصْرِ، والتَّصْنِيفِ، ومِنْ ثَمَّ إِجْراءاتِ الدِّراسَةِ المَنْهَجِيَّة.

ومِنْ هُنَا، بَرَزَتْ لَنا نِيَّةٌ في الاِشْتِغالِ عَلَى المُكَوِّناتِ النَّسَقِيَّةِ لِلنِّظامِ التَّواصُلِيّ في القُرْآنِ الكَرِيم، تَأْسِيساً عَلَى أَنَّها مُوَجَّهَةٌ لِإِفَادَةِ مُتَلَقِّي الخِطابِ مَحْصُولَ الخِطابِ القُرْآنِيّ، ونَحْنُ نَسْعَى في دَعْمِ نَظَرِيَّةِ هَذا المُؤْتَمَرِ عَبْرَ مَا يَلِي:

1- الاِجْتِهادُ في الإِجابَةِ عَنْ بَعْضِ أَسْئِلَتِهِ؛ كَمِثْل:

- **مَا هِيَ الأَبْعادُ المُعْجَمِيَّةُ، واللِّسانِيَّةُ، والنَّقْدِيَةُ، والبَلاغِيَّةُ، والتَّداوُلِيَّةُ، والشَّرْعِيَّةُ، والفَلْسَفِيَّةُ التي تَنْطَوي عَلَيْها دِراسَةُ مَوْضُوعِ التَّواصُلِ بِمَعْناهُ القَدِيمِ والحَدِيث؟**

2- الاِجْتِهادُ في مُقارَبَةِ المَوْضوعِ الأَسَاسِيّ عَبْرَ واحِدٍ مِنْ مَحاوِرِهِ المُقْتَرَحَةِ لِلْمُقارَبَة، وذَلِكَ هُوَ:

- **التَّواصُلُ وأَنْساقُهُ المَعْرِفِيَّةُ في التُّراثِ العَرَبِيّ: مَرْجِعِيَّاتُهُ، وَوَظائِفُهُ، وقَضايَاهُ، وأَشْكالُهُ، وأَسْئِلَتُهُ.**

3- الاِجْتِهادُ في تَحْقِيقِ بَعْضٍ مِنْ أَهْدافِهِ، كَمِثْل:

- **تَعْمِيقُ الوَعْيِ بِهِ مِنْ خِلالِ قَضايَاهُ اللُّغَوِيَّةِ، والبَلاغِيَّةِ، والنَّقْدِيَّةِ، والشَّرْعِيَّةِ، والكَلامِيَّةِ، وَغَيْرِها.**

• المَبْحَثُ الأَوَّلُ: أُسُسُ النِّظامِ التَّواصُليّ في القُرْآنِ الكَرِيم: – تَحْقِيقاً–

نَعْني بِعِبارةِ هَذا العُنْوانِ أَنْ نُقَرِّرَ حَقِيقَةً تَتَّصِلُ بِالنِّظامِ التَّواصُلِيّ القُرْآنِيّ عَبْرَ عَرْضٍ لِحُزْمَةٍ مِنَ المَبَادِئِ التي يَتَوَقَّفُ عَلَى العِلْمِ بها، والعَمَلِ بها، تَحْصِيلُ فَهْمِ القُرْآن؛ بِما مَعْناهُ تَحَقُّقُ التَّواصُلِ مَعَ خِطابِهِ، ونَحْنُ نُؤَسِّسُ هَذا عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِ التَّفْسِير؛ هِيَ: ضَرُورَةُ حَمْلِ خِطابِ القُرْآنِ عَلى التَّفْهِيمِ والإِفْهامِ، لَا عَلَى التَّلْبِيسِ والإِبْهام؛ وذَلِكَ أُمُورٌ، هِيَ:

1- **القُرَشِيَّةُ:** وظَاهِرٌ، في هَذَا، أَنَّنا نَصْدُرُ عَنْ قَناعَةٍ بِقُرَشِيَّةِ لُغَةِ القُرْآن، خِلافاً لِمَنْ عَارَضَ في ذَلِك، والحَمْلُ عَلَى القُرَشِيَّةِ هُوَ واحِدٌ مِنْ أُسُسِ التَّواصُلِ القُرْآنِيّ مِنْ حَيْثُ أَنَّ لُغَةَ قُرَيْشٍ إِنَّما كَانَتْ لُغَةَ العَرَبِ الجَامِعَة؛ لُغَةَ التَّواصُلِ العَامّ في السِّياسَةِ، والاِقْتِصادِ، والدِّينِ، والثَّقَافَة، وغَيْرِ ذَلِك، مِمَّا هُوَ مَجالٌ مِنْ مَجالاتِ الشَّأْنِ العَامّ، فالقُرْآنُ اصْطَفَى لِخُطَّتِهِ التَّواصُلِيَّةِ لُغَةَ قُرَيْشٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّا رَأَيْنَا:

– أَسْواقاً كَثيرةً تَأْتيها القَبائِلُ مِنْ كافَّةِ جِهاتِ الجزيرةِ العَرَبِيَّة؛ لِما في مَكَّةَ مِنَ الأَمْنِ عَلَيْهِمْ، وعَلى أَمْوالِهِمْ، ولَقَدْ أَحْصى القُرْآنُ الكريمُ عَلَيْهِمْ هَذِهِ النِّعْمَةَ في قَوْلِهِ تَعالى: (لإِيلافِ قُرَيْشٍ إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتاءِ والصَّيْفِ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هذا البَيْتِ الذي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْف)[1]، وقَالَ أَيْضاً: (أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَماً آمِناً تُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَراتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقاً مِنْ لَدُنَّا)[2] ، وَأَبْرَزُ أَسْواقِ قُرَيْشٍ سُوقُ عُكاظ؛ ولَقَدْ كَانَتْ كَما قَالَ في وَصْفِهاسَعِيدُ الأفْغانِيّ: **"السُّوقُ التِّجارِيَّةُ الكُبْرى لِعَامَّةِ أَهْلِ الجزيرَة، يُحْمَلُ إِلَيْها مِنْ كُلِّ بَلَدٍ تجارَتُهُ، وصِناعَتُهُ، كَما يُحْمَلُ إِلَيْها أَدَبُه؛ فَإِلَيْها يُجْلَبُ الخمْرُ مِنْ هَجَرَ، والعِراق، وغَزَّةَ، وبُصْرى، والسَّمْنُ مِنَ البَوادي، ويَرِدُ إِلَيْها مِنَ اليَمَنِ البُرُودُ المُوَشَّاةُ، والأَدَمُ، وفِيها الغَالِيَةُ، وأَنْواعُ الطِّيبِ، وأَدَواتُ السِّلاح، ويُباعُ فيها الحريرُ، والوِكاءُ، والحذاءُ، والمَسِيرُ، والعَدَنِيّ، يَحْمِلُها إِلَيْها التُّجَّارُ مِنْ مَعادِنِها، وفِيها مِنْ زُيُوتِ الشَّامِ، وزَبِيبِها، وسِلاحِها ما اعْتادَتْ قُرَيْشٌ أَنْ تَحْمِلَهُ في قُفولِها إِلى مَكَّة، ويُعْرَضُ فيها كَثيرٌ مِنَ الرَّقِيق، الذي يَنْشَأُ عَنِ الغَزْوِ، وسَبْيِ الذَّراري؛ فَيُباعُ فِيها المَتاعُ التِّجاريّ، ويَبِيعُ فيها كُلُّ غَازٍ سَلَبَه[3]."**

– دَوْرُ أَعْيانِ قُرَيْشٍ وبُيُوتاتِها في الشَّأْنِ السِّياسِيّ؛ فَأَوَّلُ سَادةِ قُرَيْشٍ، وهُوَ قُصَيُّ بْنُ كِلابٍ كَانَ أَوَّلَ ما ابْتَدَأَ بِهِ مَجْدَ مَكَّةَ بِأَنْ **"مَكَّنَ دَعائِمَ قُرَيْشٍ، ونَظَّمَ أُمُورَهُمْ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ دَارِهِ التي اتَّخَذَها لِنَفْسِهِ، وجَعَلَ بابَها إِلى الكَعْبَةِ مَجْلِسَ شُورى لِقُرَيْشٍ، ودَارَ حُكومَةٍ مَعاً، وسَمَّاها دَارَ النَّدْوَة"[4]**

– وعُكاظُ في الشَّأْنِ الثَّقافِيّ هِيَ كَما يَلي :**"عُكاظُ هِيَ المَعْرِضُ العَرَبِيُّ العامُّ أَيَّامَ الجاهِلِيَّة، مَعْرِضٌ بِكُلِّ ما لهذِهِ الكَلِمَةِ مِنْ مَفْهومٍ لَدَيْنا، نحنُ أَبْناءَ هَذا العَصْر؛ فَهِيَ مُجَمَّعٌ أَدَبِيٌّ لُغَوِيٌّ رَسْمِيٌّ، لَهُ مُحَكَّمُونَ تُضْرَبُ**

(1) سُورةُ قُرَيْش: الآياتُ كُلُّها.

(2) القَصَص: 57.

(3) أَسْواقُ العَرَبِ في الجاهِلِيّة والإِسْلام، ص:277.

(4) أَسْواقُ العَرَبِ في الجاهِلِية والإِسْلام، ص 98.

عَلَيْهِمُ القِباب، فَيَعْرِضُ شُعَراءُ كُلِّ قَبِيلةٍ عَلَيْهِمْ شِعْرَهُمْ، وأَدَبَهُم، فَما اسْتَجَادُوهُ فَهُوَ الجَيِّدُ، وما بَهْرَجوهُ فَهُو الزَّائِف، وحَوْلَ هَذِهِ القِبابِ الشُّعَراءُ، والرُّواةُ مِنْ عَامَّةِ الأَقْطارِ العَرَبِيَّةِ، فما يَنْطِقُ الحَكَمُ بِحُكْمِهِ حَتى يَتَناقلَ أُولَئِكَ الرُّواةُ القَصيدَةَ الفَائِزَةَ فَتَسِيرَ في أَغْوارِ الجزيرةِ وأَنْجادِها، وتَلْهَجَ بها الأَلْسُنُ في البَوادي والحواضِر، يَحْمِلُ إلى هَذِهِ السُّوقِ التِّهاميُّ، والحجازِيُّ، والنَّجْدِيُّ، والعِراقِيُّ، واليَمامِيُّ، واليَمَنِيُّ، والعُمانِيُّ، كُلَّ أَلْفاظِ حَيِّهِ، ولُغَةِ قُطْرِهِ، فَما تَزَالُ عُكاظٌ بهذهِ اللَّهَجاتِ نَخْلاً، واصْطِفاءً، حتى يَتَبَقَّى الأَنْسَبُ، والأَرْشَقُ، ويُطْرَحُ المَجْفُوُّ الثَّقِيلُ"(1)

- والكَعْبَةُ المُشَرَّفَةُ كانَتْ، في الشَّأْنِ الدِّينِيّ مَهْوَى لأَفْئِدَةِ النّاس، وحَسْبُكَ في ذلكَ الخبرُ الصَّادِق، ولَقَدْ بَلَغَ مِنْ حُبِّ العَرَبِ مَكَّةَ، وكَعْبَتَها المُشَرَّفَةَ أَنْ قَدْ كانَت الحالُ عَلى نحوِ ما وَصَفَ ابْنُ الكَلْبِيّ في كِتابِهِ الأَصْنام، قَال: **"كَانَ لا يَظْعَنُ مِنْ مَكَّةَ ظَاعِنٌ إِلَّا احْتَمَلَ مَعَهُ حَجَراً مِنْ حِجارَةِ الحرَم ، تَعْظيماً لِلْحَرَمِ، وصَبابةً بِمَكَّة، فَحَيْثُما حَلُّوا وَضَعُوه، وطَافُوا بِهِ كَطَوافِهِمْ بالكَعْبَةِ تَيَمُّناً مِنْهُمْ بها، وصَبابَةً بِالحرَمِ، وحُبّاً لَه"**(2)

وذَلكَ كُلُّهُ أَلْفَيْناهُ مَجْموعاً في بَلْدةٍ جَامِعةٍ: هِي مَكَّة؛ ومَكَّةُ سَمَّاها القُرْآنُ الكريمُ: "أُمَّ القُرى"، قَالَ تَعَالى: "لِتُنْذِرَ أُمَّ القُرى وَمَنْ حَوْلَهَا"(3)؛ قَالَ ابْنُ مَنْظورٍ: **"وَأُمُّ القُرى: مَكَّةُ؛ شَرَّفَها الله تَعَالى؛ لأَنَّها تَوَسَّطَتْ الأرضَ، فِيما زَعَمُوا، وقِيلَ: لأَنَّها قِبْلَةُ جميعِ النَّاسِ يَؤُمُّونها، وقِيلَ: سُمِّيَتْ بِذَلكَ لِأَنَّها كانَتْ أَعْظَمَ القُرى شَأْناً، ...، وكُلُّ مَدينةٍ هِيَ أُمُّ ما حَوْلها مِنَ القُرى"**(4)

وطَبيعةُ الفِعْلِ التَّمْديني تَقْضي بأَنْ تُمارَسَ كلُّ تلكَ الشُّؤُونُ بِلغةٍ جامِعةٍ، وهيَ، ولابُدَّ، لُغةُ البَلْدةِ الجامعة؛ لُغةُ قُرَيْش؛ بما هي الأَقْوى؛ فَلُغةُ قُرَيْش، بِالاعْتِبارِ الاِقْتِصاديّ هِيَ لُغَةُ العُقُودِ، والمُعامَلات، ولُغَةُ قُرَيْشٍ، بالاعْتبارِ الاِجْتِماعيّ، هِيَ لُغَةُ التَّواصُلِ المُشْتركِ المُصَفَّى مِنَ الخُصُوصِيَّاتِ اللَّهَجِيَّةِ القَليلةِ الحظِّ مِنَ الفَصاحةِ؛ بما هِيَ قَليلةُ الحظِّ مِنَ الفَهْم؛ إِذْ فَهْمُها محصورٌ ضِمْنَ حُدودِ القبيلةِ التي تَتَكلَّمُ بها، وهَذِهِ اللَّهَجاتُ هِيَ، بهذا الاِعْتِبارِ، مَوْصوفةٌ بِنُعوتٍ دالَّةٍ عَلى هُبوطِ القِيمةِ الاجْتِماعِيَّةِ مِنْ مِثْل: رَدِيئة، قَبيحة، هَابطة، ... ، قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: **" أَجْمَعَ عُلَماؤُنا بِكلامِ العَربِ، والرُّواةُ لأَشْعارِهِم، والعُلَماءُ بِلُغاتِهِم وأَيّامِهِم، أنَّ قُرَيْشاً أَفْصحُ العربِ أَلْسِنةً، وَأَصْفاهُم لغةً، وذَلِك أنَّ الله، جَلَّ ثَنَاؤُهُ اخْتارَهُم مِنْ جميعِ العربِ واصْطَفاهُم، واخْتارَ مِنْهُم نبيَّ الرَّحمةِ مُحَمَّداً ﷺ، فَجَعَلَ قُرَيْشاً جِيرانَ بَيْتِه الحرامِ وَوُلاتِه، فكانَتْ وُفُودُ العَرَبِ مِنْ حُجَّاجِها، وغَيْرِهِم، يَفِدونَ إلى مَكَّةَ لِلْحَجِّ، ويَتَحاكَمونَ إلى قُرَيْشٍ في أُمورِهِم، وكانَتْ قُرَيْشٌ تُعَلِّمُهُم مَناسِكَهُم، وتَحْكُمُ بَيْنَهم، ..، وكَانتْ، عَلى فَصاحَتِها، وحُسْنِ لُغاتِها، ورِقَّةِ أَلْسِنَتِها، إذا أَتَتْهُمُ الوُفودُ مِنَ العَربِ تَخَيَّروا مِنْ كَلامِهِمْ، وأَشْعارِهِمْ، أَحْسَنَ**

---

(1) أَسْواقُ العربِ في الجاهِلِيّة والإسْلام، ص: 277.

(2) كِتابُ الأَصْنام، لِأَبِي المُنْذِر هِشامُ بْنُ محمَّدٍ بْنِ السَّائبِ الكَلْبِيّ، ص: 06.

(3) سُورَةُ الشُّورى: 07.

(4) ابْنُ مَنْظور، لِسانُ العَرَب، 263/1.

لُغاتِهم، وأَصْفى كَلامِهِم، فاجْتَمَعَ ما تَخَيَّرُوا مِنْ كَلامِهِم، وأَشْعارِهِمْ إلى نَحائِزِهِم، وسَلائِقِهِمْ التي طُبِعُوا عَلَيْها فصَاروا بِذَلِكَ أَفْصَحَ العَرَب"[1]

ويَنْبَغي أَنْ نَعْرِفَ أَنَّ فَصاحَةَ لُغةِ قُرَيشٍ مَبْنِيَّةٌ على الخُلُوِّ مِنْ هَذِهِ الخُصُوصِيَّاتِ اللَّهَجِيَّة، وأَنَّ فَصاحةَ اللَّهَجاتِ العَرَبِيَّةِ الأُخْرى مَبْناها عَلى الخُلُوِّ مِنَ الأَعْجَميّ، يَقُولُ الدُّكْتورُ مُخْتار العَوْث: **"إنَّ اللُّغَوِيّينَ إذا نَسَبُوا الفَصاحةَ إلى قَيْسٍ، وَتَميمٍ، وأَسَدٍ، وهُذَيْلٍ، أوْ أَزْدِ السَّراة، أَوْ هَوازِنَ، أَوْ ثَقِيف، أَوْ جَرْمٍ، أَوْ قُعَيْنِ نَصْرٍ، أَوْ نَصْرِ قُعَيْنٍ، يَعْنُونَ بِالفَصاحةِ مَعْناها الثّاني؛ أي الخُلُوصُ مِنَ التَّأَثُّرِ بِلُغاتِ العَجَم؛ لأنَّ مَساكِنَ هَذِهِ القَبائِلِ نَائِيَةٌ عَنِ الحواضِرِ، وعَنِ الأُمَمِ الأَجْنَبِيَّةِ مِنْ جَمِيعِ الجِهاتِ، ...، فَدَلالةُ الفَصَاحةِ حِينَ تُنْسَبُ إلى قُرَيْشٍ غَيْرُ دَلالتِها حِين تُنْسَبُ إلى واحدةٍ مِنْ تِلك، ويُسْتَخْلَصُ مِنْ هذا أنَّ لُغةَ أَهْلِ الحَضَرِ هِيَ اللُّغةُ المُهَذَّبَةُ التي سَلِمَتْ مِنَ المَنْطِقِ الأَعْرابِيّ الجافي، وتَمَيَّزَتْ بالرِّقَّةِ، والعُذوبَة، وأَنَّها هِيَ المَثَلُ الأَعْلى الذي يُحاكَى، يُحاكِيهِ المُتَأَدِّبون، ويُصْطَفى لِلْمُتَعَلِّمِين"**[2].

وهَذا التَّهْذيبُ الذي يَذْكُرُهُ الأسْتاذُ، هُنا، هُو الذِي قَضى بِأَنْ تُخْتارَ لُغةً لِلْأدبِ، والإبْداعِ، فَهَذِهِ المُعَلَّقاتُ، مَثلاً، قَدْ نَظَمَها شُعَراءُ يَنْتَمُونَ إلى قَبائِلَ مُخْتَلِفةٍ، ومَعَ ذَلك لُغَتُها واحِدَة، وتَفْسِيرُه هُو الخُرُوجُ مِنَ الخُصُوصِيَّةِ اللَّهْجِيَّةِ التي تَجْعَلُها جَافِيَةً مُسْتَغْرَبَةً، والدُّخولُ في لُغةِ الأَدَبِ، والفَنِّ؛ يَقولُ الدُّكْتورُ عَبْدُ الجليلِ عَبْدُ الرَّحيمِ، في ذِكْرِ أَسْواقِ العَرَبِ: **"وَهَذِهِ الأَسْواقُ التي كانَ يَحْضُرُها عَدَدٌ كَبيرٌ مِنْ أَفْرادِ كُلِّ قَبِيلةٍ، قَدْ كَانَتْ مَيْدانَ سَبْقٍ بَيْنَ الشُّعَراءِ، والأُدَباء، يَأْتُونَ إلَيْها مِنْ كُلِّ صَوْبٍ، لِيُلْقُوا فِيها ما جَادَتْ قَرائِحُهُم مِنْ شِعْرٍ، أَوْ نَثْر، ويَحْكُمُوا فِيما بَيْنَهُم أَهْلُ الرَّأْي، ...، وَحِرْصاً مِنْهُمْ عَلى مَرْضاةِ السَّامِعين وثَنائِهِمْ، كانَ يَتَحاشَى كُلٌّ مِنْهُمْ خَوَاصَّ لَهْجَتِه، ويَنْظِمُ شِعْرَهُ، ويُلْقِي خِطابَهُ بِما يَفْهَمُهُ الجَمِيع"**[3]

ولُغَةُ قُرَيشٍ، بِالاعْتِبارِ السِّياسِيّ، هِيَ لُغَةُ المَواثِيقِ الرَّسْمِيَّةِ، والمُكاتَباتِ المُتَّصِلَةِ بِشُؤونِ السِّلْمِ والحَرْبِ، وهِي، بِالاعْتِبارِ الأَدَبِيّ، لُغةُ الإبْداعِ؛ شِعْرِهِ ونَثْرِه، وهِيَ، بجمِيعِ ذَلكَ اللُّغَةُ الفُصْحى؛ لِأَنَّها الأَقْدَرُ عَلى تَأْدِيَةِ كُلِّ تِلْكَ الشُّؤُونِ بحظٍّ أَوْفَرَ لِكُلِّ العَرب، قَالَ القُطامِيُّ:

فَإِنْ لَمْ تَأْتَمِرْ رُشْداً قُرَيْشٌ ** فَلَيْسَ لِسائِرِ العُرْبِ ائْتِمارُ**[4]

وإذَنْ؛ فَالكلامُ يَتَعلَّقُ بِاللُّغةِ التي يَلْتَقي عِنْدَها كلُّ الناسِ في التَّواصُلِ العامّ، يَفْتَرِضُ بِصورةٍ ضِمْنيَّةٍ افْتراقَ هَؤُلاءِ الناسِ أَنْفُسِهِمْ، في حَياتِهِمْ الخاصَّةِ، بِلُغاتٍ خاصَّة؛ إنَّها لُغاتُ العربِ، ولَهَجاتُهُمْ.

---

(1) ابْنُ فارِس، الصّاحِبِيُّ في فِقْهِ اللُّغة، ص: 32، وانْظُرْ: د/عَبْدُ الجليلِ عَبْدُ الرَّحِيم، لُغَة القُرْآنِ الكريم، ص: 43.

(2) د/مُخْتارُ العَوْث، لُغَةُ قُرَيْش، ص:336.

(3) د/ عَبْدُ الجليلِ عَبْدُ الرَّحِيم، لُغةُ القُرْآنِ الكريم،ص: 51.

(4) القُطاميُّ، دِيوانُه، ص: 142.

إنَّ هَذَا ما يَحْمِلُنا عَلَى جَعْلِهِ تَفْسِيراً تَفْصِيلِيّاً لِمِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالى: "وَلَقَدْ وَصَّلْنا لَهُمُ القَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرونَ** الذِينَ آتَيْناهُمُ الكِتابَ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ"[1] ثُمَّ إنَّ الذِي حَمَلَنا عَلَى هَذا التَّفْصِيلِ مِنَ البَحْثِ في أَوَّلِ أُسُسِ النِّظامِ التَّوَاصُلِيّ القُرْآنِيّ؛ وهُوَ قُرَشِيَّتُهُ، اعْتِباراً لِكَوْنِ ذَلكَ وَاحِداً مِمَّا يُفَسِّرُ قَاعِدَةَ حَمْلِ الخِطابِ القُرْآنِيّ عَلَى القَصْدِ إلى الإفْهامِ والتَّفْهِيم؛ أَيْ فِيما يَقُولُ فِيهِ الدُّكْتُورُ صَالحُ سُبُوعِي: **"مِنْ أَنْواعِ المَقَاصِدِ ... قَصْدُ الشَّارِعِ في وَضْعِ الشَّرِيعةِ لِلْإفْهام؛ وهُوَ مَقْصَدٌ يُفِيدُ أنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ مُنَزَّلٌ بِلُغاتِ العَرَب، ولا يَكُونُ الفَهْمُ السَّلِيمُ لِلشَّرِيعَة، ولا تُفْهَمُ مَقاصِدُها إلّا مِنْ جِهاتِ لِسَانِ العَرَب، ...، فَالقَصْدُ إلى الفَهْم، والإفْهام؛ أَيْ القَصْدُ إلى إدْراكِ مَعَانِي النَّصّ، وَمَقاصِدِه، أَوْ تَبْلِيغِها يَقُومُ في أَسَاسِهِ عَلى مَدَى مُراعَاةِ العَلاقَةِ القَائِمَةِ بَيْنَ المُرْسِلِ والمُسْتَقْبِل، ومَدى اشْتِراكِهِما في عُرْفٍ لُغَوِيٍّ واحِدٍ، وخُصُوصاً مَدى مَعْرِفَةِ المُسْتَقْبِلِ لِلُغَةِ النَّصّ الحامِلِ لِلرِّسالَة، ومَدَى الرّابِطَةِ التي بَيْنَه، وبَيْنَ تِلْكَ اللُّغَةِ الحامِلَةِ لِلرِّسَالَة؛ إذْ في اسْتِعْمالِ لُغَةٍ يُدْرِكُها طَرَفٌ دُونَ طَرَفٍ آخَر؛ أَيْ يُدْرِكُها المُخَاطَبُ ويَجْهَلُها المُخاطَب، تَعْطِيلٌ لِلرِّسالَةِ المَنْقولَةِ بَيْنَهُما، وحُكْمٌ مُسْبَقٌ عَلى بُطْلانِ مَفْعُولِها، وَأَثَرِها، وتَبْقى مُجَرَّدَ رُموزٍ، وطَلاسِمَ لِانْعِدامِ الرّابِطَةِ في ذِهْنِ المُتَلَقِّي لِلْخِطابِ الذي يَجْهَلُ لُغَتَه"**[2]

2- **الوَحْدَةُ النَّصِّيَّةُ:** قَرَّرَ العُلَمَاءُ، في القَدِيمِ، والحَدِيثِ، أَنَّ القُرْآنَ يَتَأَسَّسُ فَهْمُهُ، مِنْ جُمْلَةِ ما يُؤَسِّسُ لِفَهْمِهِ، عَلى اعْتِبارِهِ نَصّاً وَاحِداً، آخِذاً بَعْضُهُ بِحُجْزِ بَعْضٍ، ولِهَذا وُجُوهٌ يُعْرَفُ بِها؛ وهِيَ كُلُّ مَا يَسْتَجيبُ لِأَنْ يَكُونَ إحالَةً نَصِّيَّةً تَصْلُحُ لِتَفْسِيرِ القُرْآنِ بِالقُرْآنِ، وذَلِكَ كُلُّهُ قَائِدٌ إلى تَحْصِيلِ التَّواصُلِيَّةِ النَّمُوذَجِيَّةِ مِنْ خِلالِ إجْراءاتٍ نَسَقِيَّةٍ دَاخِلِيَّةٍ، تَتَكَفَّلُ بِأَنْ لا يَنْفَصِلَ البَيَانُ عَنِالخِطاب، وعَلَى هَذَا، فَمِنْ أُسُسِ النِّظامِ التَّواصُلِيّ القُرْآنيّالنَّظَرُ إلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ وَحْدَةٌ خِطابِيَّةٌ، قَابِلَةٌ لِلدِّراسَةِ ضِمْنَ ما يُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ: **"التَّناصُّ القُرْآنِيُّ، وأَشْكالُ العَلاقَةِ بَيْنَ الآياتِ القُرْآنِيَّة"**.

ونَرَى أَنَّ وُجُوهَ مَعْرِفَةِ هَذِهِ الوَحْدَةِ النَّصِّيَّةِ هِيَ مَا نَفْهَمُهُ مِنْ مَبَاحِثَ ذاتِ طَبِيعةٍ نَصِّيَّةٍ خَالِصَة؛ مِنْ نَحْوِ: تَعْلِيلِ التَّشَابُهِ اللَّفْظِيّ، وبَيَانِ الوُجُوهِ والكُلِّيَّات، وبَيَانِ التَّنَاسُبِ في القُرْآن، وتَوْجِيهِ القِراءةِبِقِراءةٍ أُخْرى، والجَمْعِ بَيْنَ القِراءَتَيْن، والتَّفْسِيرِ المَوْضُوعِيّ، ومُرَاعَاةِ عَادَةِ القُرْآنِ في الخِطابِ.

وغَيْرِ ذَلِكَ مِمّا يَلْتَقي عِنْدَ اعْتِبارِ القُرْآنِ الكَرِيمِ نَصّاً وَاحِداً مُرْتَبِطاً بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، ومِمّا يَقُومُ عَلَيْهِ فَنُّ تَفْسِيرِ القُرْآنِ بِالقُرْآنِ.

---

(1) سُورةُ القَصَص:51-52.

(2) النَّصُّ الشَّرْعِيُّ وَتَأْوِيلُهُ، الشَّاطِبِيُّ أُنْمُوذَجاً، ص: 98.

3- اخْتِلافُ القِراءَةِ بِمَا لَا يُغَيِّرُ أَصْلَ المَعْنَى:

مِنَ المُسْتَقِرِّ في عِلْمِ المُسْلِمِينَ أَنَّ لِلْقُرْآنِ الكَرِيمِ وُجُوهاً مِنَ الأَداءِ يُتْلَى بِها، هِيَ مَا يُعْرَفُ بِالقِراءاتِ القُرْآنِيَّة، وَلَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ وُجُوهَ الاِخْتِلافِ تَنْحَصِرُ فيما يُعَبِّرُ عَنْهُ ابْنُ الجَزَرِيّ بِقَوْلِهِ: **"وَقَدْ تَدَبَّرْنا اخْتِلافَ القِراءاتِ كُلِّها فَوَجَدْناهُ لا يَخْلُو مِنْ ثَلاثَةِ أَحْوالٍ:**

- **أَحَدُها: اخْتِلافُ اللَّفْظِ والمَعْنى وَاحِدٌ.**
- **الثَّاني: اخْتِلافُهُما جَميعاً مَعَ جَوَازِ اجْتِماعِهِما في شَيْءٍ واحِدٍ.**
- **الثَّالِثُ: اخْتِلافُهُما جَمِيعاً مَعَ امْتِناعِ جَوازِ اجْتِماعِهِما في شَيْءٍ واحِدٍ، بَلْ يَتَّفِقانِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ لا يَقْتَضِي التَّضَادّ."**[1]

ويُرى بِوُضوحٍ أَنَّ غَالِبَ الوُجُوهِ تَنْحَصِرُ ضِمْنَ اللُّغَةِ الوَاحِدَة، وَأَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ هُوَمِمَّا يَنْدَرِجُ ضِمْنَ اخْتِلافِ لُغَاتِ العَرَب؛ لِأَجْلِ رَفْعِ المَشَقَّة، ومِنْ هُنا كَثُرَ بَحْثُ القِراءاتِ مَوْصولَةً بِاللَّهَجاتِ، وَلَكِنَّ المَوْصُولَ، في بَحْثِنا هَذا، مِنْ تِلْكَ الوُجُوهِ بِالنِّظامِ التَّواصُلِيّ هُوَ عَوْدُ الاِخْتِلافِ اللَّهْجِيّ إِلى الجانِبِ الصَّوْتِيّ فَحَسْب؛ ثُمَّ هُوَ بَعْدَ ذَلِك في الاِخْتِلافِ الصَّوْتِيّ الذِي لا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ تَنْوِيعاً أَدائِيّاً لِلصَّوْتِ الوَاحِدِ؛ وذَلِك مَعْناهُ أَنَّ اخْتِلافَ القِراءاتِ إِمّا أَنْ يَحْصُلَ ضِمْنَ اللُّغَةِ الواحِدَة، وإِمّا أَنْ يَنْحَصِرَ في الجَانِبِ الصَّوْتِيّ الذِي تَتَبَايَنُ فيهِ اللَّهَجاتُ فِيما هُوَ تَنْوِيعٌ، فَحَسْب؛ فَلا مَسَاسَ بِنَجاحِ التَّوَاصُلِ في الوَجْهِ الأَوَّل، ولَا إِخْلالَ بِالمَعْنى بِالاِخْتِلافِ الصَّوْتِيّ في الوَجْهِ الثَّاني.

- **المَبْحَثُ الثَّاني: النِّظامُ التَّواصُلِيُّ في القُرْآنِ الكَرِيمِ وَإِبْطالُ القَوْلِ بالمُشْكِلِ فِيه:**

نُؤَسِّسُ عَلَى مَا قَدَّمْنا في المَبْحَثِ الأَوَّلِ لِنَنْتَهِيَ إِلى قَنَاعَةٍ لَدَيْنا مُتَحَقِّقَةٍ بِالبَحْثِ المُتَأَنِّي مُفادُها أَنَّ غَالِبَ ما قَدْ عَدُّوهُ مِنْ قَبِيلِ المُشْكِلِ إِعْرابِهِ مَا هُوَ إِلّا الكاشِفَ عَنْ بحثِ لُغَةِ القُرْآنِ بِغَيْرِ عُدَّةٍ كافِيَةٍ مِنَ الإِحاطَةِ بِأُسُسِ النِّظامِ التَّوَاصُلِيِّ القُرْآنِيّ، تِلْكَ التي تَأْخُذُ تَسْمِياتٍ أُخْرى لَعَلَّ أَبْرَزَها: أُصُولُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ وقَواعِدُه؛ ثُمَّ إِنَّهَاهُنا بحثاً في وَاحِدةٍ مِنَ المَسَائِلِ التي نُقَدِّرُ أَنَّها مِنْ خَيْرِ ما يُبَرْهِنُ عَلى أَنَّ الجَهْلَ بِالنَّسَقِ التَّواصُلِيِّ القُرْآنِيّ مُوقِعٌ-ولا رَيْبَ- في الاِخْتِلالاتِ مَنْهَجِيَّةٍ فادِحَة، قَدْ تُكَلِّفُ البَحْثَ غَيْرَ قَلِيلٍ مِنَ الجُهْدِ الذِّهْنِي، وغَيْرَ قَلِيلٍ مِنَ الزَّمان، وبَعْدُ:

- **أَثَرُ النِّظامِ التَّواصُلِيّ القُرْآنِيّ في تَوْجِيه قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ مِنْ قَوْلِه تَعَالى: (وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ) [الأنعام:137] -تَطْبِيقاً-**

وَوُجُوهُ القِراءةِ في الآيةِ هِي:

(1) النَّشْرُ في القِراءَاتِ العَشْر، 1/49-50.

- (زَيَّنَ ... قَتْلَ أَوْلادِهِم شُرَكَاؤُهُم)؛ زَيَّنَ: مَبْنِيٌّ لِلْفاعِل، وقَتْلَ: مَفْعولٌ به، وأَوْلادِهِم، مُضافٌ إليه، وهُو مِنْ إِضافةِ المَصْدرِ لِلْمَفْعول، وشُركاؤُهُم: فاعِلٌمُؤَخَّر؛ والمَعْنى: وكَذلك زَيَّنَ الشُّرَكاءُ لِلْمُشْركين أنْ يَقْتُلوا أَوْلادَهُم تَقَرُّباً بها لآلهَتِهِم التي يُشْركون بها عِبادةَ الله، وهِي قِراءةُ الجُمْهور، ولا يُجيزُ الطَّبَرِيُّ غَيْرَها[1].

وهَذِهِ القراءةُ هِيَ مِثْلُ قولِه تَعالى: "يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجالٌ"[2]

ومِثْلُ قراءةِ إبْراهيمَ بْنِ أبي عَبْلَة: (قَتَلَ أَصْحابَ الأُخْدودِ النَّارُ ذاتِ الوَقُود)[3]؛ بِبِناءِ قَتَلَ لِلْمَعْلُومِ، ونَصْبِ الأَصْحابِ، ورَفْعِ النّار[4].

- زُيِّنَ ... قَتْلُ أَوْلادِهم شُركاؤُهُم)، زُيِّن: مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعول، قَتْلُ: مَرْفوعٌ عَلى نِيابةِ الفَاعِل، وهُوَ مُضافٌ لِلشُّركاء، وشُركاؤُهُم: فاعلٌ لِفِعلٍ مُقَدَّرٍ تقديرُه: فَعَلَهُ شُركاؤُهُم، وهُو تخريجُ سِيبَوَيْه، والقِراءةُ مَعْزُوَّةٌ لأبي عَبْدِ الرَّحْمنِ السُّلَمِيّ، والحسَنِ، وعَلِيّ بْنِ أبي طالِب[5]. هَذانِ وَجْهانِ لَمْ يُسْتَشْكَلْ فِيهِما شَيْء.

ويُلاحَظُ فِيهما شَيْئان:

- إِسْنادُ القَتْلِ فِيهِما لِلْمُشْرِكين.
- اعْتِمادُ الحمْلِ عَلى المَعْنى، وإِصْلاحُ اللَّفْظِ بِمُوجِبِ ذَلِك.

- وقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: (وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْركينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُركائِهِم)[6]؛ فالفِعْلُ (زُيِّنَ)، مَبْنِيٌّ لِما لَمْيُسَمَّ فاعِلُه، والقَتْلُ نائبُ الفاعِل، وهُوَ مُضافٌ لِلشُّرَكاء، والأَوْلادُ نَصْبٌ عَلى أَنَّهُم مَفْعولونَ لِلْمَصْدَر، واسْتَشْكَلوا إِضافةَ القَتْلِ للشُّركاءِ مَع الفَصْلِ بمعمولِ المُضَافِ.
- وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ عامِرٍ أيضاً أَنَّهُ قَرَأ: (زُيِّنَ ... قَتْلُ أَوْلادِهِم شُرَكائِهِم)؛ أيْ بإِضَافةِ القَتْلِ لِلْأَولَادِ، وإِبْدالِ الشُّركاءِ مِنَ الأَوْلاد؛ عَلى أَنَّهُ وَصْفٌ لِلْأَوْلاد؛ فَهُمْ شُرَكاءُ لآبائِهِمْ في المَالِ والمِيراث[7].

والفَصْلُ بَيْنَ المُتَضايِفَيْن أَبَاهُ البَصْرِيُّون، وأَنْكَروه، واسْتَقْبَحوهُ في الشِّعْر، ونَزَّهوا القُرْآنَ عَنْه، ورَأَوْا أنَّه في الشِّعْرِ ضَرورة، وأَنّه يَرِدُ، أَكْثَرَ ما يَرِدُ، في الظَّرْف؛ واسْتَشْهَدوا لَه بِقَوْلِ عَمْرِو بْنِ قَمِيئة:

لَمّا رَأَتْ ساتِيدَما اسْتَعْبَرَتْ*لله دَرُّ–اليَوْمَ–مَنْ لامَها**[8]

---

(1) يُنْظر: د/ عَبْدُ اللَّطِيفِ الخَطِيب، مُعْجَمُ القِراءات، 552/2.

(2) سُورة النّور: 36-37

(3) سُورةُ البُرُوج: 4-5

(4) يُنْظَرُ: الْقُرْطُبِيّ، الجامِعُ لِأَحْكامِ القُرْآن،65/17

(5) يُنْظَرُ: د/ عَبْدُ اللَّطِيفِ الخَطِيب، مُعْجَمُ القِراءات، 2/ 552.

(6) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً في: د/ عَبْدُ اللَّطِيفِ الخَطِيب، مُعْجَمُ القِراءات، ، 2/ 554

(7) يُنْظَرُ: مُشْكِلُ إِعْرابِ القُرْآن، ص: 256، والكَشْفُ عَنْ مَعاني القِراءات، ص: 453/1.

(8) عَمْرو بْنُ قَمِيئة، دِيوانُهُ، ص: 182.

والذي في أَيْدينا، اليوْمَ، أنَّ أَقْدَمَ مَنْ عُرِفَعَنْه النَّكيرُ على ابْنِ عامِرٍ فِيما قَرَأَ هُوَ الفَرَّاء، قالَ في "مَعاني القُرْآن":**"لَمْ نَجِدْ مِثْلَهُ في العَرَبِيَّة"**[1]

ولكنَّ أَشَدَّ النَّكير إنّما رَأَيْناه عِنْدَ الطَّبَري، فَقَدْ قالَ في القِراءةِ، وفي ابْنِ عامِرٍ، بما هُو، عِنْدَ التَّأَمُّل، زَلَّةٌ مُنْكَرةٌ جَعَلَتِ العُلماءَ يُنَبِّهونَ عَلَيها لِئَلَّا يَتَّخِذَ الناسُ مِنْها سُنَّةً للطَّعْنِ في القُرَّاء، وكيفَ؟ والطَّبريُّ في عُلماءِ المُسْلمينَ إمامٌ مُتَّبَع؟؛ قال الطَّبَريُّ، بَعْدَ ذِكْرِ القِراءةِ وعَزْوِها لِقُرَّاءِ الشَّام[2]**"فَرَّقوا بَيْنَ الخافِضِ والمَخْفوضِ بِما عُمِلَ فيه مِنَ الاِسْم، وذَلكَ في كلامِ العَربِ قَبيحٌ، غَيْرُ فَصِيح"**[3]

والمَأْخوذُ عَلى الطَّبَريّ في هذا أُمُورٌ هِي:

- الطَّعْنُ في قِراءةٍ مَعْزُوَّةٌ لإمامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الإقراءِ المُعْتَمَدين، وَوَصْفُها بالقُبْحِ وعَدَمِ الفَصاحة، بَلْ وبِالفَسَادِ في مَكانٍ آخَر؛ غَيْرِ الذي نَقَلْنا هُنا، وسَيَأْتي.
- القَوْلُ في القِراءةِ بِما يكونُ مَفْهومُهُ أنَّ ابْنَ عَامِر، وقُرَّاءَ الشَّام، إنّما كانَ يَقْرأُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِه، لا بِالنَّقْلِ الصَّحِيح.
- عَدَمُ التَّفَطُّنِ إلى أنَّ الطَّعْنَ في المَوْضِعِ مِنَ القِراءةِ كالطَّعْنِ في كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ القِراءة.
- تَسْليمُهُ في اسْتِشْكالِ القِراءةِ لِرَأْيِ مَنْ تَقَدَّمَهُ مِنْ غَيْرِ مُراجعَةٍ، ولا نَظَرٍ في المُعْتَمَدِ في تَنْزيلِ القِراءةِ ضِمْنَ البابِ النَّحْويِّ الذي جُعِلَتْ فِيه.

والغَريبُ أنَّ الطَّبَريَّ اعْتَمَدَ في رَدِّ القِراءةِ على التَّفْسِير؛ أيْ عَلى المَعْنى المُسْتَفادِ مِنَ الآيةِ، والمَوْضوع، قالَ: **"والقِراءةُ التي لَا أَسْتَجِيزُ غَيْرَها: (وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُم)، (=قِراءَةُ الجُمْهور)، بِفَتْحِ الزّاي مِنْ زَيَّنَ"، ونَصْبِ القَتْلِ بِوُقوعِ "زَيَّنَ" عَلَيْه، وخَفْضِ أولادِهِم بِإضافةِ القَتْلِ إلَيْهِم، ورَفْعِ الشُّرَكاءِ بِفِعْلِهِم؛ لأَنَّهُم هُمُ الذين زَيَّنوا لِلْمُشْرِكينَ قَتْلَ أولادِهِم، عَلى مَا ذَكَرْتُ مِن التَّأْويل، وإنّما قُلْتُ: لَا أَسْتَجِيزُ القِراءةَ بِغَيْرِها؛ لِإجْماعِ الحُجَّةِ مِنَ القَرَأَةِ عَلَيْه، وأنَّ تأْويلَ أَهْلِ التَّأْويلِ بِذلك وَرَد، فَفي ذَلِك أَوْضَحُ بَيَانٍ عَلى فَسَادِ ما خَالَفَها مِنَ القِراءَة"**[4] ثُمَّ أَوْرَدَ تجويزَه لِوَجْهِ القِراءةِ بِضَمِّ الزّاي، ورَفْعِ القَتْلِ، وجَرِّ الأَوْلادِ، والشُّركاءِ على البَدَلِيَّة، قالَ: **"ولَوْلا أنّ تَأْويلَ جَمِيعَ أَهْلِ التَّأْويلِ بِذلك وَرَد، ثُمَّ قَرَأَ قارِئٌ: (وكَذَلِك زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قَتْلُ أَوْلادِهم شُرَكائِهِم)، بِضَمِّ الزّاي مِنْ"زَيَّنَ"، ورَفْعِ القَتْل، وخَفْضِ الأَوْلادِ والشُّرَكاء، عَلى أنّ الشُّرَكاءَ مَخْفُوضونَ بِالرَّدِّ (=البَدَلِيَّة)، عَلى الأَوْلادِ؛ بأنَّ الأَوْلادَ شُرَكاءُ آبائِهِمْ في النَّسَبِ والمِيراثِ كانَ جائِزاً"**[5]

---

(1) أَبُو زَكَريا يَحْيَ بْنُ زِيادٍ الفَرّاء، مَعاني القُرْآن، 358/1.

(2) والقِراءةُ مَعْزُوَّةٌ أَيْضاً لِقُرّاءِ الشّام، يُنْظَر: أَبُو بَكْرٍ السِّجِسْتانيّ، كِتابُ المَصاحِف، ص: 274.

(3) جَامِعُ البَيَانِ عَنْ تأْويلِ القُرْآن، (=تَفْسيرُ الطَّبَري)، 138/12،

(4) تَفْسِيرُ الطَّبَريّ، 138/12.

(5) تَفْسيرُ الطَّبَريّ، 12/ 138-139.

وهُوَ مُسْتَغْرَبٌ جِدّاً؛ لأَنّه كالنَّقْضِ لِلْأَوَّل، والْتِفافٌ على مَنْهَجِهِ مِنِ اعْتِمادِ التَّفْسِيرِ مَرْجِعاً في الإِعْراب؛ فالشُّرَكاءُ مِنْ أَوَّلِ الكلامِ في المَوضوعِ هُمْ غَيْرُ الأَوْلاد، فَكَيْفَ سَاغَ جَعْلُهُم نعْتاً لِلْأولادِ بالبَدَلِيَّة، أَلِمُجَرَّدِ تخريجِ وَجْهِ الجرِّ في الأَوْلادِ والشُّركاءِ معاً؟!!

ولا يُعْتَذَرُ له بِأَنَّهُ حَصَرَ الجوازَ في العَرَبِيَّةِ دُونَ القُرْآن؛ لأنَّ العَرَبِيَّةَ تَبَعٌ لِلْقُرْآن، وقَدْ ثَبَتَ أنّها قُرْآن، بالعَزْوِ للنّاقِلِ المُعْتَمَدِ، فحَقُّهُ أنْ يَعْمَلَ بمايَلِي:

- أنْ يَجْعَلَ القُرْآنيَّةَ مَبْدأً لِلنَّظَرِ والتَّخْريج.
- أنْ يَعْتَمِدَ التَّفْسِير، وهُو الذي عَمِلَ به في الوَجْهِ الأَوَّل، في النَّظَرِ والتَّخْرِيج.
- ألَّا يَعْتَمِدَ كلامَ البَصْرِيّينَ مَرْجِعاً في تَنْزيلِ القراءةِ ضِمْنَ الفَصْلِ بينَ المُتَضَايِفَيْن؛ لجوازِ الغَلَطِ في ذلِك، وسَيَأْتي مُفَصَّلاً. هَذا عَنِ الطَّبَرِيّ.

ومِنَ الطّاعِنينَ على القِراءةِ الزَّمَخْشَرِيّ: قالَ: **"وأمّا قِراءةُ ابْنِ عَامِرٍ (قَتْلُ أوْلادَهم شُرَكائِهِم)؛ بِرَفْعِ القَتْل، ونَصْبِ الأَوْلاد، وجَرِّ الشُّرَكاءِ عَلى إضافةِ القَتْلِ إلى الشُّرَكاءِ، والفَصْلِ بَيْنَهُما بِغَيْرِ الظَّرْف، فَشَيْءٌ لَوْ كانَ في مَكانِ الضَّروراتِ، وهُو الشِّعْرُ، لَكانَ سَمِجاً مَرْدوداً، كمَا سَمِجَ ورُدَّ:**

.....* زَجَّ القَلوصَ أَبي مَزَادَة**

فكَيْفَ بِهِ في الكَلامِ المَنْثور؟ فكيفَ بِهِ في القُرْآنِ المُعْجِز؟ بِحُسْنِ نَظْمِهِ، وجَزالَتِه، والذي حَمَلَهُ–يَقْصِدُ ابْنَ عامِرٍ– عَلى ذلك أنْ رَأَى في بَعْضِ المَصاحِفِ "شُرَكائِهِمْ" مَكْتوباً باليَاء، ولوْ قَرَأَ بجرِّ الأَوْلادِ والشُّركاء؛ لأنَّ الأَوْلادَ شُركاؤُهُمْ في أَمْوالِهِم، لَوَجَدَ في ذَلك مَنْدوحةً عَنْ هَذا الارْتِكاب!!! "[1]

وأَكْبَرُ الظَّنِّ عِنْدي أنَّ جَلالةَ قَدْرِ الطَّبَرِيّ أَمْسَكتْ عَنْه أَلْسِنةَ العُلَماء، وبخاصَّةٍ مِنْهُم أَهْلَ الإِقْراء؛ فَإِنَّا لَمْ نَرَهُمْ زَادوا عَلى التَّنْبِيهِ على غَلَطِهِ في هَذا؛ فهَذا ابْنُ الجَزَرِيّ يَنْبَري لِلْمَسْألةِ بِما فِيه أُمُورٌ هِي:

- الرَّدُّ عَلى الزَّمَخْشَرِيّ بامْتِناعِ أنْ يَقْرأَ ابْنُ عامِرٍ بقراءةٍ مِنْ عِنْدِ نَفْسِه، أوْ بِمُجَرَّدِ رُؤْيةِ المَكْتوب، إنّما القِراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ بالنَّقْلِ الصَّحِيح.
- تأكيدُ وُجودِها في المُصْحفِ العُثْمانِيّ بِرُؤْيَتِهِ إيّاها بِنَفْسِه، وهُو المُصْحفُ الإمامُ المُتَّبَع.
- بَيانُ قَدْرِ ابْنِ عامرٍ، وفضْلِهِ في عَصْرِه، ومِصْرِه، وبَيَانِ مَكانِهِ مِنَ العِلْمِ بالقُرْآنِ الكَرِيم.
- تجويزُ الفَصْلِ بَيْنَ المُتَضايِفَيْن باتِّخاذِ القِراءةِ نَفْسِها دليلاً عَلَيْه وحُجَّةً؛ لأنّها قَبْلَ اللَّحْن، ولأَنَّ الكلامَ فيها إنّما عُرِفَ بَعْدَ الثّلاثمائة، وبِمَجيءِ ذَلك الفَصْلِ في كثيرٍ مِنَ الكلامِ الحُجَّة؛ مِنْ شِعْرٍ ونَثْر، وحَديثٍ وقُرْآنٍ، غَيْرِ هَذِه الآية.

---

(1) جارُ الله الزَّمَخْشَرِيّ، الكَشّاف، 401/2.

- عَدُّ مَذْهبِ الطَّبريّ فيها سَقْطةً مُنْكَرةً، ونَقْلُ تَنْبيهِ العُلَماءِ عَلَيْها بِقَوْلِ السَّخاويّ عَنِ الشّاطِبِيّ: **"إِيَّاكَ وطَعْنَ ابْنِ جَريرٍ عَلى ابْنِ عَامِرٍ"**[1].

ونَقولُ في هَذا الكَلامِ بأنَّ فِيه كُلَّ شَيْءٍ إلّا مُراجَعَةَ تَنْزيلِ القراءةِ ضِمْنَ مَسْألةِ الفَصْلِ بَيْنَ المُتَضايِفَيْنِ باعْتِمادِ التَّفْسِيرِ المُسْتفادِ مِنَ النِّظامِ التَّواصُليّ القُرْآنيّ مَرْجِعاً في ذَلك.

ولَكِنَّ الذِي جَنَحَ إلى الحِدَّةِ، في الرَّدِّ عَلى الزَّمَخْشَريّ، فَأَبو حَيَّانٍ النَّحْوِيّ؛ قالَ: **"وأَعْجَبُ لِعَجَمِيٍّ ضَعيفٍ في النَّحْوِ يَرُدُّ عَلى عَرَبِيٍّ صَريحٍ مَحْضَ قِراءةٍ مُتواترة، وأَعْجَبُ لِسُوءِ ظَنِّ هَذا الرَّجُلِ بالقُرَّاءِ الأَئِمَّةِ الذين تَخَيَّرَتْهُمْ هَذِهِ الأُمَّةُ لِنَقْلِ كتابِ الله، شَرْقاً وغَرْباً، وقَدْ اعْتَمَدَ المُسْلِمونَ عَلى نَقْلِهِم؛ لِضَبْطِهِمْ، ومَعْرِفَتِهِمْ، ودِيانَتِهِمْ"**[2]

ولَقَدْ ظَلَّ العُلماءُ تَبَعاً لبعضِهِم في اسْتِشْكالِ القراءةِ، وفي الْتِماسِ ما يَشْهَدُ لها مِنْ كلامِ العَرَب، مِنْ يَوْمِ قِيل فِيها ما قِيل إلى يَوْمِ النّاسِ هذا فِيما نَحْسَب[3].

ثُمَّ إنّ لَنا في المَسْأَلَةِ ما نَقُولُهُ مَوْصولاً بِما يَنْبَغِي أَنْ يُراعَى مِمّا أَسْمَيْناهُأُسُسَ النِّظامِ التَّواصُلِيّ القُرْآنيّ في سِياقِ النَّظَرِ فِيما عَدُّوهُ مُشْكِلاً؛ وذَلِكَ مَا نُبْرِزُهُ هُنَا:

إنَّ الذِي عَلَيْهِ اعْتِقادُنا أنّ هُناكَ خَللاً مَنْهَجِيّاً نَجَمَ عَنْه اسْتِشْكالُ القِراءةِ بِعَدَمِ التَّوْفيقِ في تَنْزِيلِها ضِمْنَ مَسَائِلِ اللُّغةِ والنَّحْو، وهُوَ ما جَعَلَ تخريجَها مُمْتَنِعاً عَنِ الأَفْهام، وإنْ كانتْ أفهامَ جِلَّةٍ مِنْ عُلَماءِ الأُمّة، وذَلِكَ أنَّ مَا ارْتُكِبَ في المَوْضوعِ يَتَعَلَّقُ رَأْساً بِعَدَمِ مُراعاةِ النَّسَقِ التَّواصُلِيّ القُرْآنيّ، وذَلِكَمايَلي:

- فَصْلُ الآيةِ عَنْ سِياقِها، ومَوْضُوعِها، وعَزْلُ التّركيبِ فِيها عَمَّا سِيقَ إِلَيْهِ مِنْ غَرَضٍ، وغَاية.
- إِهْدارُ قَواعِدِ التَّفْسير، وأَهَمُّها، هُنا، قَاعِدَةُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ بالقُرْآن، وحَمْلِ القِراءةِ على القِراءَة، وبحِثالآيةِ ضِمْنَ المَوْضوعِ الذي سِيقَتْ لَه.
- عَدَمُ تحصيلِ مَعْنى الآيةِ مِنْ مَأْتاهُ المَدْلولِ عَلَيْه بقَواعِدِ التَّفْسِير، ثُمَّ النَّظَرُ في إِصْلاحِ اللَّفْظِ له عَلى مَا تَأْذَنُ بِهِمُقَرَّراتُ اللُّغَةِ، وأَحْكامُ اللِّسَان.

هَذا، وإنَّ السُّؤالَ الذي نَطْرَحُهُ هُنا هُو: مَنْ ذا قَضَى بأَنَّفي قِراءةِابْنِ عامِرٍ فَصْلاً بَيْنَ المُضافِ والمُضافِ إِلَيْه؟ ثُمَّ مَنْ ذا أَضافَ القَتْلَ للشُّركاء، وكُلُّما في سِياقِ الآياتِيُضِيفُهُ لِلْمُشْركين؟ بَلْ إنَّ كُلَّ قَتْلٍ لِلأَوْلادِ في القُرْآنِ هُوَ مِنْ فِعْلِ المُشْرِكين.

إنَّ قِصَّةَ الآيةِ هِيَ هَذِه: **(وَجَعَلوا لله مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الحَرْثِ وَالأَنْعامِ نَصِيباً فَقَالُوا هَذَا لله بِزَعْمِهِمْ وهَذا لِشُرَكائِنا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلى الله وَمَا كَانَ لله فَهُوَ يَصِلُ إِلى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُون*وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ**

(1) يُنْظَرُ كُلُّ هَذا في: ابْنِ الجَزَرِيّ، النَّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر، 263/2-265.

(2) أَبُو حَيَّانٍ الأَنْدَلُسيّ، البَحْرُ المُحيط (=تَفْسيرُ أَبي حَيَّان)،261/7.

(3) يُنْظَرُ مَثَلاً: مُحَمَّد الخضِر حُسَيْن الجزائِريّ، القِياسُ في اللُّغةِ العَرَبيّة، ص: 37.

قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ* وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُها إِلّا مَنْ نَشاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُها وَأَنْعامٌ لَا يَذْكُرونَ اسْمَ اللهِ عَلَيْها افْتِراءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِمْ بِما كَانُوا يَفْتَرُونَ*وقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنا وَمُحَرَّمٌ عَلى أَزْواجِنا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيه شُرَكاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيم*قَدْ خَسِرَ الذِين قَتَلُوا أَوْلادَهُمْ سَفَهاً بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمْ اللهُ افْتِراءً عَلَى اللهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ)[1]

هُناكَ تَبْدأُ قِصَّةُ هَؤُلاءِ المُشْرِكين مَعَ شُرَكائِهِم، وهُنَا تَنْتَهي، وكُلُّ لَفْظٍ فِيها هُوَ وِحْدَةٌ صُغْرى مِنْ مَوْضوعٍ أَكْبَر، ولَيْسَ يَتَأَتَّى لَهُ مَعْنى إِلّا عَبْرَ حُضُورِها الإِجْماليّ. والمُشْركونَ هُمْ بُؤْرةُ الكلامِ في الآياتِ، والخِطابُ مُوَجَّهٌ إِلَيْهِم، والحِكايةُ مَسُوقةٌ لَهُمْ، وعَنْهُم، والضَّمِيرُ في قَوْلِه: (وجَعَلُوا) لِلْمُشْرِكين، والقُرْآنُ يُحَدِّثُ عَنْ جَعْلِهِم ما أَشْركوا في خَلْقِ الله خَيْراً مِنَ الله تَعالى، فالقبيحُ ما قَبَّحَ شُركاؤُهُمْ، والزَّيْنُ ما زَيَّنَ شرَكاؤُهُم، ولَوْ أَنَّهُمْ يَقْتُلون أَوْلادَهُم، ويَتَقَرَّبون بِها إِلَيْهِم، وهَذا هُوَ التَّلْبِيسُ الذي أَعْماهُمْ عَنِ الحقِّ، فَجَعَلَهُم:

- يَقْتُلُونَ أَوْلادَهُمْ.
- يَقُولونَ في الأَنْعامِ والحَرْثِ ما يَقُولُون.
- يُحَرِّمُونَ ما يُحَرِّمُونَ، ويُحِلُّونَ ما يُحِلُّون[2].

وهُوَ ما حَكَمَ القُرْآنُ على مجموعِهِ بالخُسْرانِ المُبينِ في قَوْلِه:" **قَدْ خَسِرَ الذين قَتَلُوا أَوْلادَهُمْ سَفَهاً بِغَيْرِ عِلْمٍ وحَرَّمُوا ما رَزَقَهُم اللهُ افْتِراءً عَلى الله قَدْ ضَلُّوا وَما كَانوا مُهْتَدِين**" [3]

والعَجِيبُ حقّاً أَنَّ الآيةَ الأَخِيرةَ هِيَ في نِسْبة القَتْلِ لِلْمُشْركين، كَنِسْبَةِ تحريمِهِم ما أَحَلَّ الله لَهُمْ، والأَعْجَبُ مِنْه أَنَّ كُلَّ قتلٍ للأَوْلادِ في القُرْآنِ هُوَ مِنْ عَمَلِ المُشْرِكين.

ولَنَا أَنْ نَسْأَلَ: كيفَ يُمْكِنُ تفسيرُ نِسْبةِ التلبيسِ للشُّركاءِ مَعَ نِسْبةِ قتلِ الأَوْلادِ لِلْمُشْرِكين؟ إِنَّ الشُّركاءَ لَبَّسُوا على المُشْرِكين دِينَهُم فَقَتَلَ المُشْركون أَوْلادَهُم.

---

(1) الأَنْعام: الآياتُ: 136-137-138-139-140.

(2) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً في: القُرْطُبيّ، الجامعُ لأَحْكامِ القُرْآن، 63/7.

(3) الأَنْعام: 140.

وقَصْدُنا مِنْ كُلِّ ما تَقَدَّم أنَّ مِنْ ضَرورةِ تخريجِ هَذِهِ القِراءةِ أنْ يُنْظر في سِياقِها العامّ، ومَوْضوعِها الأَكْبر، وهُو ما يَلْتَقي مَعَ مَقولاتِ التفسيرِ المَوْضوعيّ، والوَحْدة المَوْضوعِيَّة، والتَّناسُب، و غَيْرِها مِنَ المَفاهِيمِ التي تَتَأَسَّسُ على وَحْدَةِ النَّصِّ القُرْآنِيّ، وانْسِجامِ مُكَوِّناتِه، وهَذِهِ الآيةُ، مِنْ سُورةِ الأَنْعام، تَنْتمي إلى وَحْدةٍ مَوْضوعِيَّةٍ تَبْدَأُ مِنَ الآيةِ 136 وتَنْتَهي عِنْد الآيةِ 140؛ وهِيَ بَيَانٌلجهْلِ المُشْركينَ مِنَ العَرَب، ومَزاعِمِهِمْ فيما يَنْسِبونَ لِشُركائِهِمْ مِنْ آلِهَتِهِمْ المَزْعومة؛ أَوْرَدَ القُرْطُبِيُّ في جامِعِه أنَّ سَعيدَ بْنَ جُبَيْرٍ رَوى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: **"مَنْ أَرادَ أَنْ يَعْلَمَ جَهْلَ العَرَبِ فَلْيَقْرَأْ ما فَوْقَ الثَّلاثينَ والمائةِ مِنْ سُورةِ الأَنْعامِ إلى قَوْلِه: (قَدْ خَسِرَ الذينَ قَتَلُوا أَوْلادَهُمْ سَفَهاً بِغَيْرِ عِلْمٍ وحَرَّموا ما رَزَقَهُمُ الله افْتِراءً عَلى الله قَدْ ضَلُّوا ومَا كَانُوا مُهْتَدِين)"**[1]

ثُمَّ إنَّ القِراءةَ الأُولى؛ وهِي قِراءةُ البِناءِ لِلْمَعْلومِ في "زَيَّنَ" تَرْجِعُ بالتَّزْيينِ للشُّرَكاء، وهُو رافِعُهُم عَلى الفَاعِلِيَّةِ والتَّأْخِير، وبالقَتْلِ لِلْمُشْرِكين، وكذلكَ في قِراءةِ البِناءِ للمَجْهول في "زُيِّنَ"، والرَّفْعِ في القَتْلِ والشُّرَكاء؛ فَقالوا: كَأَنَّه إذْ قِيل: (وكَذَلِكَ زُيِّنَ ..) فَقِيل: مَنْ ذا فَعَلَه؟ فَقِيلَ في الجوابِ: زَيَّنَهُ شُرَكاؤُهُم[2]، فَعَلامَ عَدَلوا في قِراءةِ ابْنِ عامرٍ عَنْ هذا التَّخْرِيجِ نَفْسِه؟ وعَلامَ انْصَرَفوا عَنْ مِثْلِ أنْ يَقُولوا: إنّه لَمَا قال: (وكَذَلِكَ زُيِّنَ ...)، فَقِيل: تَزْيِينُ مَنْ؟ فَقِيل: تَزْيِينُ شُرَكائِهِم؟، ولَقَدْ رَأَيْنا أَبا حَيَّانٍ يَجْعَلُ الإشارةَ في أَوَّلِ الآيةِ عَائدةً إلى المَصْدرِ المَفْهومِ مِنْ قولِه: (وجَعَلوا لله)، بِتَقْدير: ومِثْلُ ذَلكَ الجعلِ في التَّزْيينِ زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكين[3]، أَلَيْسوا قَدْ قَرَّروا أنّ مَعْنى المَصْدرِ هو مَعْنى فِعْلِه، وأنّ المَصْدرَ يدلُّ على ما يَدُلُّ عَلَيْه فِعْلُه؟ أَلَيْس ما قَبْلَ قَوْلِهِ:"شُرَكائِهِم" هُو كلامٌ عَنْ تَزْيينِ الشُّركاءِ للمُشْرِكين؟ أَلَيْس هَذا هو مَعْنى المَوْضوعِ كُلِّهِ؟ أَلَيْسُوا جَعَلوا مِنْ أُصُولِهِمْ أنَّ الإعْرابَ إنّما دَخَلَ الكلامَ في الأَصْلِ لِمَعْنى؟[4] أَلَيْسَ الواجِبَ في تَفْسيرِ القِراءةِ حَمْلُها على نَظِيرَتَيْها؟

والذِي كانَ خليقاً بِنَظَرِ العُلماءِ هُو تَسْويغُ حذفِ المُضافِ مَعَ بَقاءِ أَثَرِه، وهو الجرُّ الذي في الشُّرَكاء؛ إذْ إنَّ في ذَلِك تقريراً لِلتَّفْسيرِ بِقَواعِدِهِ، وضَوابِطِهِ، واجْتِهاداً في إِصْلاحِ اللَّفْظِ له، بِما تَقَرَّرَ أنَّ الأَلْفاظَ خَدَمٌ لِلْمعاني، وبِما تَقَرَّرَ أنَّ اللُّغةَ هِيَ بَعْضُ التَّفْسيرِ، ولَيْسَتْ هِيَ التَّفْسِيرَ، وسِيبَوَيْهِ عَرَضَ لِلْمَوْضوعِ بِأَنْ بَحَثَهُ ضِمْنَ بابٍ سَمَّاهُ: "بَابُ ما يُحْذَفُ مِنْهُ الفِعْلُ لِكَثْرَتِهِ في

(1) الجامِعُ لأَحْكامِ القُرْآن، 63/7.
(2) يُنْظَرُ مَثلاً: الْقَيْسيُّ، مشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، ص: 255.
(3) النَّهْرُ المَادّ، 752/1.
(4) يُنْظَرُ: الأُصُولُ، ص: 142.

كَلامِهِمْ حتى صَارَ بِمَنْزِلَةِ المَثَلِ" قالَ فيه: **"وذَلِكَ قَوْلُك: هَذا، ولا زَعَماتِك؛ أيْ: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك، ومِنْ ذَلِكَ قولُ الشَّاعِرِ:**

دِيارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ مُساعِفَةٌ * ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ**

كَأَنَّهُ قالَ: اذْكُرْ دِيارَ مَيَّة، ولكِنَّهُ لا يَذْكُرُ "اذْكُرْ"؛ لِكَثْرةِ ذَلِك في كَلامِهِم، واسْتِعْمالِهِمْ إِيَّاه، ولِمَا كانَ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الدِّيارِ قَبْلَ ذَلِك"[1]

ونُلاحِظُ أَنَّه سَوَّغَ مجيءَ هذا بِأَمْرَيْن هُما كَثْرةُ الاِسْتِعْمال، ومِنْ أُصُولِهِم أنَّ كَثْرةَ الاِسْتِعْمالِ تُجِيزُ الحذفَ[2]، والثّاني هُوَ تَقَدُّمُ الذِّكْر، ويَحْمِلُ القولُ بأنَّ سِيبَوَيْهِ يجعلُ المَوْضوعَ مِنْ بابِ الحَمْلِ عَلى المَعْنى، بَلْ لَقَدْ جاءَ فِيه بِقَوْلِ الخليلِ: **"كَأَنَّكَ تَحْمِلُهُ على ذَلكَ المَعْنى"**[3]

وكَما مَثَّلَ سِيبَوَيْهُ لجوازِ هَذا في المَنْصوبِ مَثَّلَ لجوازِهِ في المَرْفوعِ فَجاءَ بِقَوْلِ الشَّاعِر:

لِيُبْكَ يَزيدٌ، ضَارِعٌ لِخُصُومةٍ *** ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[4].

ثُمَّ قَال: **"لَمّا قَالَ:"لِيُبْك يَزِيدٌ"، كانَ فِيه مَعْنى لِيَبْكِ يَزِيد، ...كَأَنَّهُ قَال: لِيَبْكِهِ ضَارِعٌ"**[5]

ولَكِنَّ المُلاحظَ مِنْ كلامِ سِيبَوَيْهِ أَمْران:

- تَجْويزُهُ الحذفَ باعْتِمادِ الذِّكْرِ المُتَقَدِّم.
- عَدَمُ التَّعَرُّضِ لِقِراءةِ ابْنِ عامِرٍ.

فأمّا الأوَّلُ؛ فالمَعْروفُ أنَّ اسْتِنْباطَ القانونِ النَّحْويّ إنّما يكونُ باعْتِمادِ المَفْهومِ مِنَ الكَلام، فَتَفْسيرُ النَّصِّ وفَهْمُهُ أساسٌ لِمَعْرِفةِ القانونِ الذي صِيغَ على مُوجِبِه، فالإعْرابُ محمولٌ عَلى المَعْنى؛ وهُوَ فَرْعٌ عَنْه، يقولُ الدُّكْتورُ خالدُ إسْماعيلُ حَسَّانٌ: **"إنَّ دِراسةَ دَوْرِ المَعْنى في النَّحْوِ العَرَبِيّ غايةٌ مُهِمَّةٌ في الدَّرْسِ اللُّغَويّ العَرَبِي، قديماً وحَديثاً، ولا يَخْفَى عَلى الدّارِسينَ أَثَرُ المَعْنى الدّلاليّ في تَوْجيهِ القاعِدةِ النَّحْوِيَّة، فَيَصْرِفُها بحَسَبِ ما يُؤَثِّرُ عَلَيْها،**

(1) الكِتابُ، 280/1

(2) الأُصُول: 150.

(3) الكِتاب، 283/1.

(4) خِزانة الأَدَب، 147/1، ابْنُ يَعِيش، 80/1.

(5) الكِتابُ، 288/1.

والحملُ عَلَى المَعْنى في النَّحْوِ العَرَبِيّ يَكْشِفُ لَنا عَنِ القَواعِدِ المُنَظِّمَةِ للتَّراكيبِ النَّحْويّة، والوَسائِلِ الإِجْرائيّةالمُتَّبَعَةِ في دِراسةِ النَّصِّ العَرَبِيّ"[1], وقالَ أَيْضاً: **"لا شَكَّ أنَّ حَمْلَ الكلامِ عَلى المَعْنى يَجْعَلُ المَعْنى حاكِماً عَلى الكلامِ، ومُؤَثِّراً فِيه، فَيُوَضِّحُ المَقاصِدَ، والغَاياتِ مِنَ الكَلام، وفي ذَلكَ إِعادةُ نَظَرٍ في القواعِدِ النَّحْوِيَّةِ، والأُصولِ النَّحْويَّةِ العامَّةِ مِنْ خِلالِ كُتُبِ التَفْسيرِ، وإِعْرابِ القُرْآنِ ومَعانيه، ...، إنّ النَّحْوَ العَرَبِيَّ نَحْوٌ دَلاليٌّ؛ إِذْ إِنَّ الدّلالةَ تَحْكُمُ القاعدةَ النَّحْوِيَّةَ، وتُوَجِّهُها، وتُؤَثِّرُ في تَقْعيدِها، وإِنِّي لَأَرى أنَّ أَفْضَلَ طريقٍ يُمْكنُ أنْ نَسْلُكَهُ –نَحْنُ الدّارسِينَ العربَ في العَصْرِ الحديث– أنْ نَمْتَحِنَ القاعِدةَ النَّحْوِيَّةَ مِنْ خِلالِ كُتُبِ تفسيرِ القُرْآنِ، وإِعْرابِهِ، فالنَّصُّ القُرْآنيُّ حُجَّةٌ على القَاعِدَةِ النَّحْويَّة، لا العَكْسُ"**[2]

وأمّا عَدَمُ تَعَرُّضِ سِيبَوَيْهِ لِقِراءةِ ابْنِ عامِرٍ؛ فَتفسيره، في رَأْيِنا، أَنَّها تخرجُ عِنْدَهُ مِنْ بابِ الفَصْلِ بَيْنَ المُتَضايِفَيْن، إلى بابِ حذفِ المُضافِ، وبَقاءِ أثرِه، وأَنّه رَأى انْبِناءَ تخريجِها عَلى ثقافةٍ زائدةٍ على الثّقافةِ اللُّغَوِيَّة، هِيَ ثَقَافَةُ الإِلْمامِ بِأُسُسِ النِّظامِ التَّواصُليّ القُرْآنيّ المُرادِفةُ لِلْعِلْمِ بِقَواعِدِ التَّفْسِيرِ النَّصِّيَّة، والرَّجُلُ لُغَوِيٌّ، فَأَمْسَك. وقَدْ أَمْسَكَ الرَّجُلُ إِمْساكَ العارفِ بحُدودِ تَخَصُّصِه، العارفِ بأنَّ فَنَّهُ واقعٌ قَبْلَ التَّفْسِير، وبِأَنَّهُ بَعْضُ التَّفْسير، ولَكِنَّهُ لَيْسَ التَّفْسير، وإِنّها لإِحْدى الحَسَناتِ التي نَحْسَبُ أَنّه أُوتي بِها مَقامَ الإمامةِ في النَّحْوِ التي لَمْ يُنْكِرْها عَلَيْهِ أَحَد.

ولَقَدْ عَجِبْنا مِمَّنْ نَقَمَ على سِيبَوَيْهِ طَعْناً مَزْعوماً في هَذِه القِراءة، وفي غَيْرِها؛ فَهَذا الدُّكْتورُ أَحْمَدُ مَكّي الأَنْصاريُّ يُسَوّي بَيْنَ سِيبَوَيْهِ، وغَيْرِهِ مِن النُّحاةِ بالمُسْتَشْرقين، في الطَّعْنِ في القِراءاتِ القُرْآنيّة، وهُوَ غُلُوٌّ ظاهرٌ قد تَصَدّى له الدُّكْتورُ إِدْريسُ مَقْبول، بما فِيه كِفايَة، وكانَ مِمَّا أَخَذَ الأَنْصاريُّ على سِيبوَيْهِ طَعْنُهُ في قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ هذِهِ بالذّات، والحقُّ، كمَا ذَكَرَ الدُّكْتور مَقْبولٌ أنَّ سِيبَوَيْهِ لَمْ يَتَعَرَّضْ لها بالمَرَّة، قالَ الدُّكْتورُ إِدْريسُ:**"والباحثُ الفاضِلُ (يَقْصِدُ الأَنْصاريّ)، مِنَ المُصِرّينَ عَلى الخَطأ، ومِنَ الذين لا يَجِدُونَ حَرَجاً في إِعْرابِهِم عَنْ نِيَّةِ السُّوءِ؛ فَفي حِينِ لا نَجِدُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ قِراءةَ ابْنِ عَامرٍ، بالفَصْلِ بَيْنَ المُتَضايِفَيْن، في سُورةِ الأَنْعام، نَجِدُهُ يَقُولُ: "رَأَيْتُ الفَرَّاءَ يقفُ مِنْها مَوْقفَ المُعارَضَةِ، فَعَزَّ عليّ ذلك!!!، ...، وَأَرَدْتُ أنْ أُحَمِّلَها لِلْبَصْريين، الذين دَأَبوا عَلى الطَّعْنِ في القِراءات،**

(1) خَالدُ إِسْماعيلُ حَسّان، في المَعْنى النَّحْويّ والمَعْنى الدَّلالي،ص: 97.

(2) في المَعْنى النَّحْويّ والمَعْنى الدَّلاليّ، ص: 98-99.

...، وذَهَبْتُ إلى كِتابِ سِيبوَيْهِ، إمامِ النُّحاةِ، فَلَمْ أَعْثُرْ لهذهِ القِراءةِ عَلى أَثَرٍ، ...، وإِمْعاناً في البحثِ تَتَبَّعْتُ سِيبوَيْه في القَضِيَّةِ نفسِها، ...، فاتَّجَهْتُ إلى مَوْطِنٍ آخَر، وظَنَنْتُ أنّه سَيَتَعَرَّضُ فيه لهذِه القِراءة، وهُوَ مَوْطنُ الحديثِ عَنْ آيةِ إبْراهيم، (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ)، فَرَأَيْتُهُ جَاءَ بالقِراءةِ المَشْهورةِ، ولَمْ يَتَعَرَّضْ لقراءةِ الفصْلِ بينَ المُتَضايِفَيْن، فَأَيْقَنْتُ، أوْ رَجَّحْتُ، أنَّ سِيبَوَيْهِ بالذّاتِ لَمْ يَتَعَرَّضْ للطَّعْنِ عَلى قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ"[1]

فَماذا عَنْ حَذْفِ المُضافِ، وبَقاءِ المُضافِ إلَيْه؟

إنَّ لِلنُّحاةِ، في هَذا، كَلاماً عَجِيباً، وهُمْ، أَوَّلاً، عَلى جَوازِهِ، قَالَ ابْنُ مالِكٍ:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الذِي أَبْقَوْا كَـــــمَا*** قَدْ كانَ قَبْلِ حَذْفِ ما تَقَدَّما

لَكِنْ بِشَرْطِ أنْ يَكونَ مَا حُذِفْ *** مُماثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِـــــفْ[2]

وقالَ في هَذا ابْنُ عَقِيلٍ: **"قَدْ يُحْذَفُ المُضافُ، ويَبْقى المُضافُ إلَيْهِ مجروراً، كَما كَانَ قَبْلَ ذِكْرِ المُضافِ لَكِنْ بِشَرْطِ أنْ يكونَ المَحْذوفُ مُماثِلاً لِما عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ، كَقَوْلِ الشَّاعِر:**

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً * ونَارٍ تُوقَدُ باللَّيْلِ نَارا[3]**

والتَّقْديرُ (وكُلَّ نارٍ)، فَحُذِفَ" كُلَّ" وبَقِي المُضافُ إليه مجروراً كمَا كانَ عِنْدَ ذِكْرِها، والشَّرْطُ مَوْجُودٌ، وهُو العَطْفُ على المُماثِلِ المَحْذوفِ وهُو "كُلَّ" في قَوْلِه (أَكُلَّ امْرِئٍ).

وقَدْ يُحْذَفُ المُضافُ، ويَبْقى المُضافُ إلَيْه عَلى جَرِّهِ، والمحذوفُ لَيْس مُماثِلاً لِلْمَلْفوظ، بَلْ مُقابِلٌ لَه، كَقَوْلِه تَعَالى: (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا واللهُ يُرِيدُ الآخِرةَ، في قِراءةِ مَنْ جَرَّ الآخِرةَ، والتَّقْدِيرُ: واللهُ يُرِيدُ بَاقيَ الآخِرةِ، ومِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّرُه: واللهُ يُرِيدُ عَرَضَ الآخِرة، فَيَكُونُ المحذوفُ، على هذا، مماثلاً لِلْمَلْفوظِ بِه"[4]

---

(1) د/ إدْريسُ مَقْبول، الأُسُسُ الإبِسْتْمولوجِية والتَّداوُلِيّة لِلنَّظَرِ النَّحْويّ عِنْدَ سِيبَوَيْه، ص: 74.

(2) أَلْفِيَّةُ ابْنِ مالكٍ، ص: 78.

(3) شَرْحُ ابْنِ عَقيلٍ عَلى الأَلْفِيَّة، 73/1.

(4) شَرْحُ ابْنِ عَقيلٍ عَلى ابْنِ مَالِكٍ، 74/1.

ونَرى أنَّ هذا التَّجْويزَ مُسْتَفادٌ مِنْ شَيْءٍ واحِدٍ جامِعٍ لِكُلِّ شاهِدٍ في هَذِهِ المَسْأَلة؛ هُوَ تَقَدُّمُ ما يُنْبِئُ بِالمحذُوف، عَلى أيِّ صُورةٍ مِنْ صُوَرِ تَقَدُّمِه، ولا قائلَ بانْحِصارِ وُجوهِ التَّجْويزِ فِيما ذُكِرَ هُنا؛ لِاسْتِحالةِ تَصَوُّرِ أنَّ المُتَكَلِّمَ يَقْصِدُ إلى مُشاكَلَةِ اللَّفْظِ، لا إلى بَيَانِ المَعْنى، وحَذْفُ المُضافِ مَعَ بقاءِ الجرِّ هُوَ مِنْ وُجُوهِ التَّوَسُّعِ في كَلامِهِم[1].

وحَمْلُ الإعْرابِ عَلى مُراعاةِ المَعْنى هُوَ ما يَدْفَعُنا إلى حُزْمَةٍ مِن الأَسْئِلةِ، مِنْها:

- لِمَ لا يكونُ لِقِراءةِ ابْنِ عامرٍ ما لهذِهِ الشَّواهِدِ التي اسْتُفيدَ مِنْها تجويزُ حَذْفِ المُضاف؟
- أَلَيْسَ هذا هُوَ المَنْهَجَ في مَعْرِفَةِ الأَحْكامِ التي بِمُوجِبِها بُنِيَ الكَلام؟

وعَلى هَذا قَدْ يَصِيرُ بِوُسْعِنا أنْ نَقولَ إنّه يجوزُ حذْفُ المُضافِ، وتركُ المُضافِ إليه، مَعَ بَقاءِ الجرِّ في حالاتٍ ثلاثٍ؛ هِي:

1- إذا تَقَدَّمَ مُماثِلُه، ثُمَّ نَسُوقُ لَهُ بَيْتَ أبي دُوادٍ الإيادِيُّ الذي فِيه كُلُّ امْرِئٍ، وكُلُّ نارٍ.

2- إذا تَقَدَّمَ مُقابِلُه، ثُمَّ نَسُوقُ قِراءةَ مَنْ جَرَّ الآخِرةَ في آيَةِ: (تُريدونَ عَرَضَ الدُّنْيا واللهُ يُرِيدُ الآخِرةِ).

3- إذا تَقَدَّمَ الدَّالُّ عَلَيْهِ المُشْتَقُّ مِنْ لَفْظِه، المُفْهِمُ مَعْناهُ، ثُمَّ نَسُوقُ لَهُ قِراءَةَ ابْنِ عامِرٍ.

ومَعَ ذَلكَ يَبْقَى في المَسْألةِ شَيْئان:

- اشْتِراطُهُمْ العَطْفَ في حَذْفِ المُضافِ، فَلَنا، أَخْذاً مِنْ سَبِيلِهِم في التَّقْعيد، أنْ نَقُول: إنَّ قِراءةَ ابْنِ عامِرٍ تَكْشِفُ عَنْ أنّه شَرْطٌ مُقَرَّرٌ قَبْلَ تخريجِها عَلى النَّحْوِ الذي وَصَفْنا في هذا البَحْث، ونحنُ، لِأَجْلِه، نَدْعو إلى عَدَمِ اعْتِبارِهِ بِمُوجِبِ ذلك أَوَّلاً، وتَقْريراً لِمَبْدَأ جَعْلِ القاعِدةِ تابعاً لِلْمُسْتفادِ مِنَ النَّصِّ، لا العَكْس، ثانِياً، ونَسْتَدِلُّ لِصِحَّةِ هَذا بِمِثْلِ قوْلِ الفَخْرِ الرّازي:"**إذا أَثْبَتْنا اللُّغَةَ بِشِعْرٍ مجهولٍ، فَجَوازُ إثْباتِها بالقُرْآنِ أَوْلى، وكثيراً ما نَرى النَّحْوِيّينَ مُتَحَيِّرِينَ في تَقْريرِ الأَلْفاظِ الواردةِ في القُرْآن، فَإذا اسْتَشْهَدوا في تَقْريرِهِ بِبَيْتٍ مجهولٍ فَرِحُوا بِذَلِك، وأنا شَديدُ التَّعَجُّبِ مِنْهُم، فإنَّهُمْ إذا جَعَلُوا وُرودَ ذَلكَ البيتِ المجهولِ عَلى وَفْقِهِ دليلاً على**

(1) يُنْظَرُ: د/ عادِل هَادي حَمَّادي العُبَيْدي،التَّوَسُّعُ في كِتابِ سِيبَوَيْه، ص: 80.

صِحَّتِه، فَلَأَنْ يَجْعَلوا وُرودَ القُرْآنِ دليلاً على صِحَّتِهِ أَوْلى"[1] وبِمِثْلِ قَوْلِ مَنْ قال:**"لَا عَجَبَ أَعْجَبُ مِمَّنْ إنْ وَجَدَ لِامْرِئِ القَيْسِ، أوْ لِزُهَيْرٍ، أوْ لِجَرِيرٍ، أوْ الحُطَيْئة، أوْ الطِّرِمَّاح، أو ...، أوْ مِنْ سائرِ أَبْناءِ العَرَب، لفظاً في شِعْرٍ، أوْ نَثْرٍ جَعَلَهُ في اللُّغَةِ، وقَطَعَ بِهِ، ولَمْ يَعْتَرِضْ فِيه، ثُمَّ إذا وَجَدَ الله تَعالى خَالِقِ اللُّغاتِ، وأَهْلِها، كلاماً لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْه، ولا جَعَلَهُ حُجَّةً، وجَعَلَ يَصْرِفُهُ عَنْ وَجْهِه، ويُحَرِّفُهُ عَنْ مَوْضِعِه، ويَتَحَيَّلُ في إِحالَتِهِ عمّا أَوْقَعَهُ اللهُ عَلَيْه"**[2]، وبِقَوْلِ مَنْ قَالَ:**" إِنَّ لِلْقُرْآنِ الكريمِ أُسْلوباً مِنَ النَّحْوِ يَنْبغي أنْ يُقاسَ عَلَيْه، ولا يُقاسُ هُوَ عَلى غَيْرِه، وذَلك إذا صَحَّ سَنَدُ القِراءة، وَوافَقَتْ رَسْمَ أَحَدِ المَصاحِفِ العُثْمانِيَّة، فَلْيُصَحِّحِ النُّحاةُ قَواعِدَهُم، ولْيَصوغُوها كمَا صَاغَها القُرْآنُ الكَرِيم، فَإِنَّهُ النَّصُّ الوحيدُ المَقْطوعُ بِصِحَّتِه، المُتَوَاتِرُ في رِوايتِه"**[3]

- حَذْفُ التنوينِ مِنَ القَتْلِ مَعَ إِعْمالِهِ في الأَوْلاد، فَهُوَ عِنْدنا مِنْ بابِ حذْفِ المُضافِ، والتَّقْدِير: قَتْلُهُمْ (أَوْلادَهُم)، ويَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ الشّاعِر:

ومِنْ قَبْلِ نَادى كُلُّ مَوْلى قَرابَةٍ***فَما عَطَفَتْ مَوْلى عَلَيْهِ العَواطِفُ[4]

أيْ: ومِنْ قَبْلِ ذَلك، واسْمُ الإشارةِ عائِدٌ عَلى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْل.

ومِثْلُهُ قِراءةُ ابْنِ مُحَيْصِنٍ: (فَلا خَوْفُ عَلَيْهِم)[5]، بِغَيْرِ تنوينٍ في خَوْف؛ أيْ: فَلا خَوْفُ شَيْءٍ عَلَيْهِم. ومِنْ أُصُولِهِم:

- لا حَذْفَ إلّا بِدَليل.
- قَدْ يُحْذَفُ الشَّيْءُ لَفْظاً، ويَثْبُتُ تقديراً.

(1) فَخْرُ الدِّين الرّازي، التَّفْسيرُ الكَبير، 193/3.

(2) يُنْظَرُ: د/ عَبْدُ الجليلِ عَبْدُ الرَّحِيم، لُغَةُ القُرْآنِ الكَرِيم، ص: 246.

(3) عَبْدُ الوَهّابِ حَمُّودة، القِراءاتُ واللَّهَجات، ص: 149، ود/ عَبْدُ الجَليلِ عَبْدُ الرَّحِيم، لُغَةُ القُرْآنِ الكَرِيم، ص: 253.

(4) شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلى الأَلْفِيَّة، 76/1.

(5) شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ عَلى الأَلْفِيّة، 76/1.

وتَقْديرُهُم لمحذوفٍ ظاهرٍ في قِراءةِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ يَجْعَلُ تَقْديرَ الضَّميرِ أَوْلى بالجواز؛ لأنَّ المُضْمَرَ فَرْعٌ عَنِ الظّاهر، ومِنْ قَواعِدِهِم:

- الأَصْلُ هُوَ المُظْهَرُ، والمُضْمَرُ فَرْعُه.
- الفَرْعُ دائماً أَضْعَفُ مِنَ الأَصْلِ.

- **خَاتِمَةٌ ونَتائِجُ:**

وبَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لنا مِنْ غايةٍ، في هَذِهِ الوَرَقةِ العِلْمِيَّة، غَيْرَ أنْ نَجْتَهِدَ في إبْراز أَثَرِ العِلْمِ بِأُسُسِ النَّسَقِ التَّواصُلِيِّ القُرْآنيّ في تَحْلِيلِ لُغَتِه، ومَعْرِفَةِ سُنَنِهِ في التَّبْلِيغ، بَلْ وفي إظْهارِ ضَرُورَةِ الإلْمامِ بِقَواعِدِ التَّوْصيلِ القُرْآنيّ التي تُبَلِّغُ الباحِثَ غَايَتَهُ في الفَهْم، وتَحْصِيلِ التَّفْسِير، ومِنْ هُنا وَقَعَ اعْتِراضُنا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ مَقُولاتِ مَا سُمِّيَ بِمُشْكِلِ إعْرابِ القُرْآن، مِنْ أَجْلِ أَنَّ وَضْعَ البَحْثِ فِيهِ في طَائِلةِ إشْرافِ نَسَقِ القُرْآنِ التَّواصُليّ قَدْ أَفْضَى إلى أَنَّ مَسَائِلَ المُشْكِلِ تَكْشِفُ عَنْ عَدَمِ اعْتِبارِ مَبَادِئِ ذَلِكَ النَّسَقِ وقَواعِدِه، وَإِنْ لَمْ يَتَّسِعْ المَقامُ هُنا لِأَكْثَرَ مِنْ عَرْضِ مَسْأَلَةٍ واحِدةٍ قَدْ اجْتَهَدْنا في اخْتِيارِها، وبَعْدُ:

- تَكْشِفُ مَسْأَلَةُ جَرِّ الشُّرَكاءِ، في قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ، أنَّ كثيراً مِنَ النُّحَاة، بَلْ مِنْ أَئِمَّتِهِم، يَعْتَمِدونَ مَنْهَجاً مَنْقوصاً مِنْ ثَقافةِ التَّفْسِيرِ في التَّخْرِيجِ اللُّغَوِيّ، الثَقافَةُ التي تَعْني الإلْمامَ التَّفْصيليَّ بِقَواعِدِ التَّواصُلِ القُرْآني، في حِينِ تَكْشِفُ المَسْأَلَةُ نَفْسُها عَنْ أَنَّ سِيبَوَيْهِ لا يَقْتَرِحُ تَخْرِيجَهُ اللُّغَوِيَّ إلا عِنْدَ الإدْراكِ التَّامّ بِكِفَايَتِهِ، وإمْكانِ اسْتِقْلالِهِ عَنِ الثَّقافَةِ التَّفْسِيريَّةِ القَائِمَةِ عَلى مُراعاةِ النِّظامِ التَّوَاصُلِيِّ القُرْآنيّ؛ كَنَحْوِ ما رَأَيْناهُ صَنَعَ مَعَ قِراءةِ رَفْعِ الشُّرَكاء، ولَقَدْ أَدَّى هَذا إلَى إمْكانِ أَنْ نُفَرِّعَ خُلاصةً عَنْ هَذِهِ النَّتِيجةِ، وهِيَ:

- **لَيْسَ في قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ فَصْلٌ بَيْنَ المُتَضايِفَيْن.**
- **البابُ في قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ هُوَ حَذْفُ المُضافِ، وبَقاءُ المُضافِ إلَيْهِ مَعَ الجَرّ.**
- **قِراءةُ ابْنِ عامِرٍ شَاهِدٌ يَتَضَمَّنُ وَجْهاً إضافِيّاً مِنْ وُجُوهِ جَوازِ حَذْفِ المُضافِ المُتَقَدِّمِ الدّالِّ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ، المُفْهِمِ مَعْناهُ.**

واللهُ تَعَالى أَعْلى وَأَعْلَمُ

قَائِمَةُ المَصَادِرِ والمَرَاجِع:

1- سَعيدُ **الأفْغاني**، أَسْواقُ العَرَبِ في الجاهِلِيّة والإسْلام، دارُ الفِكْر للطِّباعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، القاهِرة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1974.

2- **الأَزْهَريّ**، مَعَاني القِراءَات، تحقيق مُحَمَّد بْنُ عِيد الشَّعْباني، دارُ الصّحابة للتُّراثِ بِطَنْطا لِلنَّشْر والتَّحْقيقِ والتَّوْزيع، 2007.

3- شِهابُ الدِّين **الآلُوسيّ**، رُوحُ المَعَاني، تَحْقيقُ وتخريجُ السَّيِّد مُحمّد السَّيِّد، وسَيِّد إبراهيم عِمْران، دَارُ الحديث، القاهِرة، 1426هـ، 2005.

4- **ابْنُ الأَنْباريّ**، نُزْهةُ الأَلِبّاء في أَخْبارِ الأُدَباء، تحقيقُ مُحَمَّد أبو الفَضْلِ إبْراهيم، نَهْضة مِصْر (د-ت).

5- أَبُو حَيّانٍ **الأَنْدَلُسِي**، النَّهْرُ المَادّ، تَقْديم وضَبْط، بُوران وهَدْيان الضّنّاوي، مُؤَسَّسةُ الكتابِ الثّقافية، دارُ الجِنان، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعة الأُولى، 1987.

أَبُو حَيَّانٍ الأَنْدَلُسيّ، البَحْرُ المُحيط (=تَفْسيرُ أَبي حَيَّان)، دِراسةُ وتحقيقُ وتَعْليقُ الشَّيْخ عادِل أَحْمد عَبْد المَوْجود، والشَّيْخُ عَليّ مُحَمَّد مُعَوَّض، شاركَ في تَحْقيقِهِ الدُّكْتور زَكَريا عَبْد المجيدِ المُنُوفي، والدُّكْتور أَحْمد الجَمَل، دارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّة، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعةُ الأُولى، 1413هـ، 1993.

6- **بُحوثُ** المُؤْتَمَرِ العالَمِيّ الثالثِ لِلْباحِثين في القُرْآنِ الكريمِ وعُلُومِه، في مَوْضوع: "بِناءِ عِلْمِ أُصُولِ التَّفْسير: الوَاقعُ والآفاقُ"، أيّام: 21/20/19 جُمادى الثّانية 1436هـ، =11/10/9 أَبْريل 2015، فاس، المَغْرب.

7- د/ عَبْدُ الرَّحْمن **بُودَرْع**، مَنْهَجُ السِّياقِ في فَهْمِ النَّصّ، كتابُ الأُمّة، سِلْسِلَةٌ دَوْريةٌ تَصْدُرُ كُلَّ شَهْرَيْنِ عَنْ وِزارةِ الأَوْقافِ والشُّؤونِ الإسْلامِية، قَطَر، العدد 111، المحرم، 1427هـ، فبراير، 2006.

د/عَبْدُ الرّحمن بُودَرْع، الخِطابُ القُرْآنيُّ ومَنَاهِجُ التّأْويل، نحوَ دِراسةٍ نَقْديةٍ لِلتّأْويلاتِ المُعاصِرة، الرّابطةُ المُحمَّديَةُ لِلْعُلماء، ومَرْكزُ الدِّراساتِ القُرْآنية، المَغْرب، الطَّبْعة الأُولى، 1434هـ، 2013.

8- أَبُو مَنْصورٍ **الثّعالبي**، فِقْهُ اللُّغَةِ وسِرُّ العَرَبيّة، تحقيقُ خالِد فَهْمي، مَكْتَبَةُ الخانجي، القاهِرة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1418هـ، 1998.

9- د/ عَبْدُ الله أَحْمد **جادُ الكَريم**، التَّوَهُّم عِنْدَ النُّحَاة، مَكْتَبة الآداب، القاهِرة، الطَّبْعة الأُولى، 1422هـ، 2001.

10- أ.د. مُحَمَّد حَسَن حَسَن **جَبَل**، مِنَ القَضايا الكُبْرى في القِراءاتِ القُرْآنيّة، مَكْتبةُ الآداب، القاهِرة، الطَّبْعة الأُولى، 1433هـ-2012.

11- د/ راشِد أَحْمد **جَرّاري**، "التَّوَهُّم، دِراسةٌ في كِتابِ سِيبَوَيْه"، المجلّة العَربيّة لِلْعُلوم الإنْسانية، تَصْدُرُ عَنْ مجلسِ النَّشْرِ العِلْميّ، جامِعة الكُويت، العدد:66، السنة: 17، رَبيع 1999.

12- مُحَمَّد الخضِر حُسَيْن **الجزائِريّ**، القِياسُ في اللُّغةِ العَرَبيّة، المُؤَسَّسَةُ الوَطَنيَّةُ لِلْكِتاب، الجزائِر، 1986.

13- ابْنُ **الجَزَرِيّ**، النّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر، أَشْرَفَ عَلى تَصْحِيحِه ومُراجَعَتِه الشَّيْخُ عَليّ مُحَمَّد الضّبّاع، دارُ الفِكْرِ للطِّباعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، مِصْر، (د-ت).

14- أَبُو الفَتْح عُثْمانُ بْنُ **جِنّي**، الخَصائِص، تحقيقُ مُحَمَّد عَلِيّ النجّار، المَكْتَبة العِلْمِيّة، الطّبْعة الثّانية، 1952.

15- د/ تَمّام **حَسّان**، اللُّغَةُ العَرَبِيّة مَعْناها ومَبْناها، عَالَمُ الكُتُب، القاهِرة، الطَّبْعةُ الثّالثة، 1418هـ، 1998.
د/ تَمّام حَسّان، اجْتِهاداتٌ لُغَوِيَّةٌ، عَالَمُ الكُتُب، القاهِرة، الطَّبْعة الأولى، 2007.
د/ تَمَّامُ حَسّان، الأُصُول، دِراسةٌ ابيسْتمُولُوجيّة لأُصولِ الفِكْرِ اللُّغَوِيّ عِنْد العَرب، دارُ الثّقافة، الدّارُ البَيْضاء، المَغْرب، طَبْعة 1411هـ-1991.
16- خَالدُ إسْماعيلُ **حَسّان**، في المَعْنى النَّحْويّ والمَعْنى الدَّلالي، مَكْتَبَةُ الآداب، القاهِرة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1430هـ، 2009.
17- عَبْدُ الوَهّابِ **حَمُّودة**، القِراءاتُ واللَّهَجات، مَكْتَبة النَّهْضةِ المِصْرية، مِصْر، 1948.
18- أ.د/ مُحَمَّد سَعْدٍ **الخَطيب**، مَفاتِيحُ التَّفْسِير، مُعْجَمٌ شَامِلٌ لِما يَهُمُّ المُفَسِّرَ مَعْرِفَتُه، مِنْ أُصُولِ التَّفْسيرِ، وقَواعِدِهِ، ومُصْطَلَحاتِهِ، ومُهِمّاتِه، دارُ التَّدْمُرِيّة، دارُ ابْنِ حَزْمٍ، المَمْلكةُ العَرَبِيّة السُّعُودية، الطَّبْعة الأُولى، 1431هـ-2010.
19- د/ عَبْدُ اللَّطِيفِ **الخَطِيب**، مُعْجَمُ القِراءات، دارُ سَعْدِ الدّين للطِّباعَةِ والنّشْر والتَّوْزيع، دِمَشْق، الطَّبْعةُ الأُولى، 1422هـ، 2002.
20- عَبْدُ الرَّحْمن بْنُ **خَلْدون**، المُقَدِّمة، تحقيق: أَحْمد جَاد، رَاجَعَه وقدَّمَ له: أ.د/عَبْد الباري مُحَمَّد الطّاهر، دارُ الإمامِ البُخاري، دارُ الغَدِ الجديد، القاهرة، الطَّبْعَة الأُولى، 2007.
21- د/ مُحَمَّد حُسَين **الذّهبي**، الاتّجاهاتُ المُنْحَرفةُ في تَفْسِير القُرْآن، دَوافِعُها ودَفْعُها، مَكْتبةُ وَهْبة، مِصْر، الطّبْعة الثّالِثة، 1406هـ، 1986.
22- فَخْرُ الدّين **الرّازي**، التَّفْسيرُ الكَبير، دارُ الفِكْر، 1401هـ، 1981.
23- عبيدُ الله بْنِ قيسٍ **الرُّقيّات**، ديوانُه، تحقيق وشرح د/ عزيزة فوال بابتي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1995.
24- **الرُّمَّاني**، مَعَاني الحُرُوفِ، حَقَّقَه، وخَرَّجَ حَديثَهُ، وعَلَّق عَلَيْه الشّيْخُ عِرْفانُ بْنُ سُلَيْمان العَشَا حَسُّونة الدِّمَشْقي، المَكْتَبَةُ العَصْرية، صَيْدا، بَيْروت، الطَّبْعة الأولى، 2005.
25- د/ صَلاح **رَوّاي**، النَّحْوُ العَربيّ، نَشْأَتُه، تَطَوُّرُه، مَدارِسُه، رِجالُه، دَارُ غَريب، القاهِرة، 2003.
26- أَبُو بَكْرٍ **الزَّبيديّ**، طَبقاتُ النّحْويّين اللُّغَوِيّين، مَكْتبة الحلبيّ، مِصْر، (د-ت).
27- أَبُو إِسْحق **الزَّجّاج**، مَعَاني القُرْآنِ وإعْرابُه، شَرْح وتحقيق عَبْدُ الجليلِ عَبْدُه شَلَبي، خَرَّجَ أَحادِيثَه الأُسْتاذُ عَلي جَمَال الدّين مُحَمَّد، دارُ الحديث، القاهِرة، 1424هـ، 2004.
28- **الزّجّاجيّ**، مَجَالسُ العُلَماء، تحقيق د/ عَبْدُ السّلام هَارون، طَبْعةُ الكُويت، 1962.
29- جارُ الله **الزّمَخْشَريّ**، الكَشّاف، تحقيقُ وتعليقُ ودِراسةُ الشَّيْخِ عادِل أَحْمد عَبْدِ المَوْجود، والشَّيْخِ عَلي مُحَمَّد مُعَوَّض، شاركَ في تحقيقِهِ الأُسْتاذُ الدُّكْتور فَتْحي عَبْدُ الرّحمن أَحْمَدُ حِجازي، مَكْتبة العُبِيكان، الرّياض، الطَّبْعة الأولى، 1998.
30- ابْنُ **زَنْجلة**، حُجّة القِراءات، تحقيقُ سَعِيد الأَفْغاني، مُؤَسَّسةُ الرِّسالة، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعة الخامِسة، 1997.

31- د/صالح **سُبوعي**، النَّصُّ الشَّرْعيُّ وتأويلُه، الشّاطِبي أُنْموذَجاً، كتابُ الأُمّة، سِلْسِلَةٌ دَوْرِيّةٌ تَصْدُرُ كُلَّ شَهْرَينِ عَنْ وِزارة الأَوْقافِ والشُّؤونِ الإسْلامية، قَطَر، العَدد 117، المحرم، 1428هـ، السَّنة السَّابِعَةُ والعِشْرون، الطَّبْعة الأُولى، فِبْراير، 2007.

32- أَبُو بَكْرِ **السِّجِسْتانيّ**، كِتابُ المَصاحِف، حَقَّقَ نُصُوصَه، وضَبَطَها، وخَرَّجَ أَحادِيثَهُ وآثَارَه، وعَلَّقَ عَلَيْه أَبُو أُسَامةَ سَلِيم بْنُ عِيد الهِلاليّ، مُؤَسَّسَةُ غِراس لِلنَّشْر والتَّوْزيع، بَيْروت، الطَّبْعةُ الأُولى، 1427هـ، 2006.

33- أَبُو بِشْرٍ عَمْرُو بْنُ عُثْمانَ بْنِ قَنْبَر **سِيبَوَيْه**، الكِتاب، تحقيقُ د/ مُحَمَّد عَبْدُ السّلامِ هارُون، مَكْتبةُ الخانجيّ، القاهِرة، الطَّبْعة الثّالثة، 1408هـ، 1988.

34- جَلالُ الدّينِ **السُّيوطِيُّ**، بُغْيةُ الوُعاة في طَبَقاتِ اللُّغَويينَ والنُّحاة، تحقيقُ مُحَمَّد أَبُو الفَضْل إبْراهِيم، مَطْبعة الحلبيّ، مِصْر، (د-ت).

جَلالُ الدِّينِ السُّيوطيّ، الإتْقانُ في عُلُومِ القُرْآن، تحقيقُ عَبْدِ الرَّحْمن فَهْمي الزّواوي، دارُ الغَدِ الجديد، القاهِرة، الطَّبْعة الأُولى، 2006.

35- د/ مُحَمَّد سَالم **صَالح**، أُصُولُ النَّحْو، دِراسةٌ في فِكْرِ الأَنْباريّ، دَارُ السَّلام، مِصْر، الطَّبْعَةُ الأُولى، 1427هـ، 2006.

36- د/عَبْدُ الله **صَوْلة**، الحِجاجُ في القُرْآنِ مِنْ خِلالِ أَهَمِّ خَصائِصِهِ الأُسْلوبِيَّة، دَارُ الفَارابيّ، لُبْنان، الطَّبْعةُ الثّانية، 2007.

37- جَامِعُ البَيَانِ عَنْ تأْوِيلِ القُرْآن، **الطَّبَري**، سِلْسِلةُ تُراثِ الإسْلام، حَقَّقَهُ، وخَرَّجَ أَحَادِيثَه محمُود مُحَمَّد شاكِر، راجَعَ أَحادِيثَه أَحْمد مُحَمَّد شاكر، مَكْتبةُ ابْنِ تَيْمِيَّة، القاهِرة، (د-ت).

38- مُحَمَّدُ **الطَّنْطاويّ**، نَشْأة النَّحْوِ وتاريخُ أَشْهَرِ النُّحَاة، عَالمُ الكُتُب، لُبْنان، مُؤَسَّسَةُ الرَّيَّان، 1426هـ، 2005.

39- د/ مُحَمَّد إبْراهيم **عُبادة**، النَّحْوُ العَرَبيُّ، أُصُولُه، وأُسُسُه، وقَضَايَاهُ، وكُتُبُه، مَعَ رَبْطِهِ بالدَّرْسِ اللُّغَوِيّ الحديث، مَكْتبةُ الآداب، القاهِرة، الطَّبْعة الأولى، 2009.

40- د/عَبْدُ الجليلِ **عَبْدُ الرَّحِيم**، لُغَة القُرْآنِ الكريم، مَكْتبةُ الرِّسالةِ الحديثة، الأردن، (د-ت).

41- د/ مُحَمَّد حَسَن **عَبْدُ العَزيز**، القِياسُ في اللُّغَةِ العَرَبية، دارُ الفِكْرِ العَرَبيّ، مِصْر، الطَّبْعةُ الأُولى، 1995.

42- د/ أَحْمَدُ عَبْدِ العَظيم **عَبْد الغَني**، القَاعِدةُ اللُّغَويّة، دِراسةٌ نَقْدِيّةٌ تَحْليليةٌ،كُلِّيَّة دَارِ العُلُوم، دارُ الثَّقافةِ للنَّشْر والتّوْزيع، القاهِرة، 1410هـ، 1990.

43- د/ عادِل هادي حمّادي **العُبَيْدي**، التَّوَسُّعُ في كِتابِ سِيبَوَيْه، مَكْتَبةُ الثَّقافةِ الدِّينِيَّة، القاهِرة، 2004.

44- حَياة مُحَمَّد مُصْطفى **عُقاب**، أبُو الخطّاب الأَخْفَش الكَبير، حَياتُه-آراؤُه، بحثُ ماجِسْتير، إشْرافُ الدُّكْتور محمُود مُحَمَّد **الطّنّاحي**، جامِعةُ أمّ القُرى، كُلِّيَّة اللُّغةِ العَرَبية، فَرْعُ اللُّغَويّات، 1402-1403هـ.

45- شَرْحُ **ابْنِ عَقيلٍ** عَلى الأَلْفِيَّة، المَكْتَبَةُ العَصْرِيّة، بَيْروت، لُبْنان، 1427هـ، 2006.

46- د/ مُخْتارُ **الغَوْث**، لُغَةُ قُرَيْش، دار المِعْراجِ الدَّوْلية لِلنَّشْر، المَمْلكةُ العَرَبِيَّةُ السُّعودِيَّة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1997.

47- أَبُو زَكَريا يَحْيَ بْنُ زِيادٍ **الفَرّاء**، مَعاني القُرْآن، تحقيقُ مُحَمَّد عَلي النّجّار، وأَحْمَدَ يُوسُفٍ نَجاتي، عالَمُ الكُتُب، 1403هـ، 1983.

48- د/ مُحَمَّد **قَجْوي**، تَفْسِيرُ القُرْآنِ بالقُرْآن، دِراسةٌ تاريخيةٌ ونَظَرِيةٌ، الرّابطةُ المُحَمَّدية للعُلَماء، ومرَكْز الدِّراساتِ القُرْآنية، الرّباط، المَغْرب، طَبْعُ مَطْبعةِ المَعارفِ الجَديدة، الرّباط، المَغْرب، الطّبْعة الأُولى، 1436هـ، 2002.

49- **القُرْطُبي**، الجامِعُ لأَحْكامِ القُرْآن، تقْديم هاني الحاج، حَقَّقَهُ وخرّج أحاديثَه عِماد زَكيّ البارُودي، وخَيْري سَعيد، المَكْتَبة التَّوْفيقيّة، القاهِرة، مِصْر، الطَّبْعةُ العاشِرة، 2012.

50- **القُطاميُّ**، دِيوانُه، تحقيقُ: الدُّكْتور إِبْراهيم السّامَرَّائيُّ وأَحْمدُ مَطْلوب، دارُ الثَّقافة، بَيْرُوت، 1960.

51- عَمْرو بْنُ **قَمِيئة**، دِيوانُهُ، عُنِيَ بِتَحْقِيقِه وشَرْحِه، والتَّعْليقِ عَلَيْه، حَسَنُ كامِل الصَّيْرَفي، جامِعةُ الدُّوَلِ العَرَبية، مَعْهَدُ المَخْطوطاتِ العَرَبيّة، 1385هـ، 1965.

52- مَكّيُّ بنُ أبي طالبٍ **القَيْسيّ**، مُشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، حقَّقَه وعلّق عَلَيْه ياسين مُحَمَّد السّواس، اليَمامة لِلطّباعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، بَيْروت، الطَّبْعة الثّالثة، 1423هـ، 2002.

53- أَبُو العَلاء **الكَرْمانيّ**، مَفَاتيحُ الأَغَاني في القِراءاتِ والمَعاني، دِراسةُ وتحقيقُ د/ عَبْدُ الكريمِ مُصْطَفى مُدْلِج، تَقْديم: مُحْسِن عَبْد الحميد، دَارُ ابْنِ حَزْم، مِصْر، الطّبْعة الأولى، 2002.

54- أَبُو المُنْذِر هِشامُ بْنُ محمَّدٍ بْنِ السَّائبِ **الكَلْبيّ**، كِتابُ الأَصْنام، تحقيقُ الأُسْتاذِ أحْمد زَكيّ باشا، دارُ الكُتُبِ المِصْريّة بالقاهِرة، الطَّبْعة الثّالثة، 1995.

55- أَبُو الطَّيِّبِ **اللُّغَويّ**، مَراتِبُ النَّحْويّين، تحقيقُ مُحَمَّد أَبُو الفَضْلِ إبْراهيم، نَهْضةُ مِصْر، 1950.

56- ابْنُ **مالكٍ**، مَتْنُ الأَلْفِيَّة في النَّحْوِ والصَّرْف، دارُ ابْنِ حَزْم، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعة الأُولى، 2002.

57- **مَجْموعةٌ** مِنَ الباحِثين، تمّام حَسّان، رَائِداً لُغَوِيّاً، بُحُوثٌ ودِراساتٌ مُهْداةٌ مِنْ تَلامِذَتِه وأَصْدِقائه، (=كِتابٌ تِذْكاريّ)، إِعْدادُ وإِشْراف: الدُّكْتور عَبْدُ الرّحْمنِ حَسَن العارف، عَالَمُ الكُتُب، مِصْر، الطبعة الأولى، 1423هـ، 2002،

58- د/ إِدْريسُ **مَقْبول**، الأُسُسُ الإبِسْتْمولوجِية والتَّداوُلِيّة لِلنَّظَرِ النَّحْويّ عِنْدَ سِيبَوَيْه، عَالَمُ الكُتُبِ الحَديث، جدارا لِلكتابِ العَالَمِيّ، الأُرْدُنّ، الطَّبْعة الأُولى، 2007.

59- د/ حَسَن خَمِيسُ **المَلْخ**، التَّفْكيرُ العِلْميُّ في النَّحْوِ العَربيّ، الاِسْتِقْراء-التَّحْليل-التَّفْسير، دارُ الشُّروق للنَّشْر والتَّوْزيع، الطَّبْعةُ الأُولى، 2002.

60- ابْنُ مَنْظور، لِسانُ العَرَب، تحقيق: ياسِر سُلَيْمان أبو شادي، ومَجْدي فَتْحي السَّيِّد، المَكْتَبةُ التَّوْفِيقيَّة، مصر، (د-ت).

61- د/ عَلي النَّجْدي **ناصِف**، سِيبَوَيْهُ إمامُ النُّحاة، مَكْتبةُ نَهْضةِ مِصْر بالفَجّالة، مَطْبعةُ لَجْنةِ البَيانِ العَربيّ، القاهرة، 1953.

62- د/ رِيم **الهمّامي**، الاِقْتِضاءُ وانْسِجامُ الخِطاب، دارُ الكِتابِ الجديدِ المُتَّحِدة، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعة الأُولى، 2013.

63- د/ حَسَن **هِنْداوي**، مَناهِجُ الصَّرْفِيّين ومَذاهِبُهُمْ في القَرْنَيْن الثّالِثِ والرّابِعِ مِنَ الهِجْرة، دارُ القَلَم، دِمَشْق، الطَّبْعة الأُولى، 1989.

64- د/ نَصْر الدّين **وهّابي**، التّوْجيهُ النَّحْويُّ للشَّاذِّ في لُغةِ القُرْآنِ الكَريم، المَتْبُوعُ مِنْه والمَدْفُوع، سَامي للطِّبَاعَةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، الوَادي، الجَزائِر، الطَّبْعةُ الأُولى، 2016.

65- د/ مُحَمَّد حُسَيْن آل **ياسِين**، الدّراساتُ اللُّغَويّةُ عِنْدَ العَربِ إلى نِهايةِ القَرْنِ الثّالِث، مَنْشوراتُ دارِ مَكْتبةِ الحَياة، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعة الأُولى 1980.